

الفصل الأول

السياسات الصناعية الحكومية

المبحث الأول : مدخل للاقتصاد الصناعي

المبحث الثاني: مفاهيم حول السياسات الصناعية

المبحث الثالث: أدوات تدخل الدولة, مبرراتها و صياغتها

نظرا لأهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني والتحديات التي تواجه القطاع، خاصة أن المشروعات الصناعية هي الخلايا التي تتكون منها أي خطة للتنمية الصناعية، وبالتالي فإنه يجب تهيئة البيئة الملائمة لنشأة وتطوير هذه المشروعات من الأهداف العليا التي تسعى أي دولة إلى تحقيقها، فمعظم العناصر المكونة لهذه البيئة تقع داخل مجال الصلاحيات التي تستطيع الدولة التحكم به، وتوجيهها، وترشيدها، ومراقبتها بشكل مباشر أو غير مباشر. حيث تعددت الآراء الفكرية حول دور القطاع الخاص والعام في مسيرة التنمية الاقتصادية، فهناك من ينادي بأنه يكون دور الدولة قياديا وفعالا من خلال السياسات الصناعية.

لذا أصبح من الضروري وضع وتنفيذ سياسة صناعية وطنية بهدف تعزيز تنافسية القطاع وزيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية وتمكينه من زيادة صادراته إلى الأسواق التقليدية وغير التقليدية، وكذلك تأهيل وتطوير قطاع الصناعة وتمكينه من مجابهة تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي والاستفادة من الفرص المتاحة لهذا القطاع.

وللتخفيف من إخفاقات السوق، يتبع صانعو السياسات عموما سياسة صناعية ملائمة لتعزيز القدرة التنافسية، وتتركز الأنشطة غالبا على تخفيض التكاليف المرتبطة بالعوامل الخارجية للسوق أو توليد مزايا من وفرات الحجم. وهناك الكثير من العوامل الخارجية في السوق التي تعيق المنافسة الحرة والنزوية بين المؤسسات الكبيرة والمحتكرة والمؤسسات الداخلة للقطاع.

و للإلمام أكثر بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع السياسات الصناعية سنحاول أن نتناول هذا الفصل في ثلاث مباحث كما هي:

المبحث الأول : مدخل للاقتصاد الصناعي

المبحث الثاني : مفاهيم حول السياسات الصناعية

المبحث الثالث: أدوات تدخل الدولة، مبرراتها و صياغتها

المبحث الأول:

مدخل للاقتصاد الصناعي

تشكل اقتصاديات الصناعة اليوم محور اهتمام العلوم الاقتصادية، التي تقوم بها الدول الصناعية والسائرة في طريق النمو الصناعي حيث هذه الدول ركزت على هذا المجال لإنعاشه، من خلال ما يعرف بالسياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض التكاليف و إنعاش الصناعة و زيادة الإنتاج و تحسين مستوى المنافسة سواء منشأة عامة أو خاصة .

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الصناعي و تطور أفكاره

يعتبر الاقتصاد الصناعي فرع من فروع التي تعالج المشاكل الاقتصادية للمشاريع والصناعات وعلاقتها مع المجتمع.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الصناعي

إن المناهج التي يعتمد عليها الاقتصاد الصناعي يؤكد الاقتصاديين الصناعيين أنها تعتبر شديدة التنوع، وكما يتميز أيضا بكثرة أدوات التحليل، حيث يهتم الاقتصاد الصناعي بدراسة سلوك المؤسسات في ما يخص الإنتاج والبيع وتحليل مركزها التنافسي، والواقع أن فهم آليات المنافسة تعتبر ذات أهمية كبيرة في مجال الاقتصاد الصناعي.

وهناك تعريفات عديدة ومختلفة للاقتصاد الصناعي، ومنها أنه يمثل تطبيقاً للنظرية الاقتصادية

الجزئية لتحليل المشاريع الصناعية والأسواق والصناعات. 1

لقد عرف بامخرمة علم إقتصاديات الصناعة بأنه "علم يهتم بصورة أساسية بدراسة الظروف الهيكلية السائدة في أسواق صناعة ما وانعكاسات ذلك على سلوك المنشآت الصناعية ضمن هذا السوق وتأثير هذا السلوك على مستويات أداء هذه المنشآت . ثم السياسات الصناعية (الحكومية) المناسبة إزاء ذلك". 2 ويعرف علم الاقتصاد الصناعي على أنه " هو مجال التحليل الاقتصادي الذي يهدف إلى 3:

✓ شرح عملية تبادل العلاقات بين الشركات العاملة في نفس السوق.

✓ لتحليل تأثير هذه العلاقات على تنظيم وتشغيل هذه الصناعة أو السوق.

✓ توفير أدوات للسياسة الصناعية لصالح الحكومة أو السلطات التنظيمية.

أما تسمية الاقتصاد الصناعي فقد تم تبنيتها في بداية الخمسينات من خلال كتابات عدد من الاقتصاديين، و في الستينات أيضاً ، إلا أن الاقتصاد الصناعي كمفهوم يرتبط بنشوء وتطور الصناعة كقطاع متميز من قطاعات الإنتاج خلال مرحلة تاريخية طويلة نسبياً.

1- مدحت كاضم القرشي , الاقتصاد الصناعي , دار وائل للنشر , الأردن , الطبعة الأولى 2001 , ص9.

2 - احمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر و التوزيع، جدة، الطبعة الاولى، 1994، ص39.

3 - لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط التالي : <http://esraa-2009.ahlamountada.com/montada-f40/topic-t4758.htm> 2009

يتكون الاقتصاد من عنصرين رئيسيين، يختص الأول منهما بالجانب الوصفي والذي يتضمن المعلومات بخصوص المنشآت الصناعية والبيئة الصناعية التي تتواجد بها هذه المنشآت وعرض عوامل الإنتاج والسياسات التجارية ودرجة المنافسة السائدة... الخ، فيما يختص الجانب الثاني بسياسة المنشآت الصناعية عملية إتخاذ القرار.1

الفرع الثاني: تطور أفكار الاقتصاد الصناعي²

لقد قسمت فترة تطور الاقتصاد الصناعي إلى فترتين أولاً التطورات القديمة و ثانياً التطورات الحديثة

أولاً: التطور القديم للاقتصاد الصناعي

إن الأفكار الأولى للاقتصاد الصناعي تعود للأعمال التي قام بها A. MARSALL، الذي يعتبر أب الاقتصاد الصناعي، ومن خلال رغبته في إيجاد حلول للنقائص التي ظهرت حول النظريات الاقتصادية في ذلك الوقت و التي عجزت عن إيجاد تفسير للوقائع الاقتصادية التي شهدتها نهاية القرن 19. قام ألفريد مارشال بمحاولة المزج بين النظريات الاقتصادية البحتة والوقائع الاقتصادية المشاهدة و هو الاتجاه نفسه الذي نادى به جملة من الاقتصاديين في ذلك الوقت، فاستعان مارشال بإسهامات المدارس الوصفية و حاول صياغتها في قالب نظري أكثر تعقيداً من أجل الوصول إلى إطار تحليلي أكثر وصفاً للواقع.

ولقد أخذ مارشال بعين الاعتبار دور الهياكل الإنتاجية في عملية النمو و حدد مفاهيم المرونة و قدم مجموعة من الأدوات التي تسمح بفهم جيد للواقع الصناعي، كما شدد على أهمية إستراتيجيات الشركات المحكرة، و طور اقتصاديات الحجم، وكذلك قام بتعميق التحليل فيما يخص فكرة تناقص الغلة. وأشار إلى مفاهيم حواجز الدخول.

وبعد كل هذه الإسهامات التي قدمها مارشال في حقل الاقتصاد الصناعي توقف مارشال عند بعض التساؤلات التي لم تظهر من قبل والتي تمثلت في مشاكل متعلقة بإمكانية التوافق بين تدعيم نمو المؤسسات من خلال زيادة أحجامها من جهة والمحافظة على المنافسة داخل الأسواق التي تنشط بها في ظل ظهور بعض المحكرين من جهة أخرى. بالإضافة إلى التساؤلات المتعلقة بقضية الإكتفاء بمراقبة التركيز داخل الأسواق أو ضرورة إصدار قوانين منع الاحتكار (anti trust)، خاصة أن نقطة الانطلاق لأعمال مارشال تتمثل في قانون منع الاحتكار (Sherman act) الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1890.

وحاول بعض الاقتصاديين الذين جاؤوا بعد مارشال الإجابة عن التساؤلات التي طرحها مارشال من خلال الاعتماد على نفس الإطار التحليلي الذي استخدمه هذا الأخير، ففي الفترة الممتدة ما بين 1930 و نهاية الحرب العالمية الثانية زادت الحاجة إلى إطار للتحليل الاقتصادي يسمح بتفسير الوقائع الحالية

1 - مدحت كاضم القرشي، نفس المرجع، ص9.

2- بوسنة محمد رضا، التسويق المصرفي كإستراتيجية في ظل التحرر المصرفي، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، غير منشورة، السنة الجامعية

المشاهدة في ميدان الصناعة ومحاولة استعمالها من أجل استخلاص منهج نظري يسمح بتطوير تلك الصناعات . و تشجيع المنافسة داخل الأسواق .

حيث تعددت الإسهامات التي قدمها بعض الاقتصاديين في ذلك الوقت من أهمها إسهامات كل من E.Mason 1939 و j.Bain 1951 .

إسهامات Mason و Bain : إنطلاقاً من فكرة أن النظرية تحدد المتغيرات التي تشكل الظاهرة والتحليل التجريبي يبين العلاقة بين هذه المتغيرات ويختبرها، وكذلك فرضية أن سلوكيات المنشآت الناشطة في صناعة ما لها علاقة مع هياكل تلك الصناعة، حاول E.Mason وضع المبادئ الأولى لمنهج جديد يسمح بتفسير العلاقة بين العلاقة بين هياكل الصناعة وسلوك المنشآت داخلها كما إقترح إمكانية وجود علاقة لهما مع أداء المنشآت داخل الصناعة .

وبعد سنوات من أعمال Mason و بعد ملاحظات إحصائية أجراها Bain، تمكن هذا الأخير من إستنتاج وجود علاقات سببية في إتجاه واحد يؤثر من خلال بعضها هيكل السوق على سلوك المنشآت و أخرى يؤثر من خلالها سلوك المنشآت على أدائها داخل السوق ، حيث إكتشف Bain وجود ارتباط إحصائي بين معدل الربح في الصناعة و درجة التركيز داخلها ، وكذلك الحال مع قوة عوائق الدخول و بذلك استنتج Bain وجود علاقة غير مباشرة بين أداء المنشآت و هيكل السوق الذي تنشط به مروراً بسلوكها داخل السوق ومن هنا برز النموذج الثلاثي المعروف في الإقتصاد الصناعي وهو نموذج SCP والذي يعني النموذج الذي يضم هيكل الصناعة ، سلوك المنشآت و أدائها -structure-comportement-performance .

ثانياً: التطورات الحديثة للاقتصاد الصناعي¹

بعد الأعمال التي قدمها كل من Bain و Mason ظهرت أعمال جديدة لاقتصاديين آخرين كانت تهدف في مجملها إلى تطوير إطار التحليل الذي عرف به الإقتصاد الصناعي، وانقسمت تلك الأعمال إلى مجموعتين، الأولى انطلقت من نفس الطرح الذي جاء به مارشال، وأما الثانية فقد حاولت الوصول إلى طرح جديد للاقتصاد الصناعي و تمثلت تلك الأعمال فيما يلي :

1- المجموعة الأولى: من خلال إتباع اقتصاديي هذه المجموعة لنفس المنهج المتبع من قبل مارشال حاولوا تبين بعض الظواهر الحديثة ومن أهم إسهامات هذه المجموعة نجد إسهامات المارشاليين الجدد و المتمثلين في اقتصاديي مدرسة أكسفورد (Oxford) و إسهامات Hall و Hitch التي بينت ضعف فرضية أن تعظيم الربح يعتبر كأساس عملية إتخاذ القرار، بالإضافة إلى إسهامات jM clarck الذي عرف المنافسة على أنها عملية processus حيث تساهم في تحديد كيفية تأثير و علاقة التغيرات الهيكلية للبيئة على إختراع و إبتكار التكنولوجيات الحديثة.

1- بوسنة محمد رضا، المرجع السابق، ص 8-9

2- المجموعة الثانية: و التي سعى أفرادها إلى إيجاد طرح جديد يغير طريقة التحليل في الاقتصاد الصناعي، حيث تمثلت إسهامات هذه المجموعة في نظريات السلوكيات الإستراتيجية، و التي ضمت مجموعة من النظريات مثل سلطة المحتكر ونظريات إحتكار القلة، ونظرية الألعاب و التي وفرت أدوات مهمة لدراسة التفاعل الاستراتيجي بين المتعاملين خاصة في ظل الديناميكية و نقص المعلومات، إلى جانب نظرية الأسواق التنافسية و نظرية تكاليف المعاملات و تدويل أنشطة المنشآت و تطوير المنافسة الغير سعرية و تجديد السياسة الصناعية.

وبالرغم مما قدمته هذه الإسهامات من تجديد لأفكار الاقتصاد الصناعي ، إلا أنها لم تحقق الغاية المنشودة والمتمثلة في تفسير الظواهر المشاهدة في الواقع بواسطة نظريات متكاملة، حيث لم تستطع تبیین النشاط الديناميكي داخل الأسواق و كيفية الإنتقال من توازن إلى آخر ، إلى جانب بعض الأعمال الأخرى التي جاءت بعد ذلك و التي أهملت جانبي التوازن و الأمثلية في إستغلال الموارد إلا أنها حاولت تقييم النشاط الديناميكي داخل الأسواق على غرار أعمال نيلسون وونتر، وفي الأخير يمكن القول أن الإقتصاد الصناعي عرف جملة من الأعمال الغير متجانسة فيما بينها والتي كان ينقصها عنصر التوفيق فيما بينها¹.

1- بوسنة محمد رضا المرجع السابق، ص 9

المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد الصناعي بنموذج (هيكل - سلوك - أداء)

يركز المنهج الأساسي لاقتصاديات الصناعة على العلاقات بين هيكل السوق (market structure) و السلوك الإداري لمنشأة الأعمال (conduct business) و أثرها على تحديد أداء السوق (market performance) و يوحى هذا المنهج في أبسط أشكاله بان هناك علاقة سببية قائمة و تبدأ من هيكل السوق إلى السلوك الإداري و من ثم إلى الأداء , وقد جاء تأكيد هذه العلاقة ذات الاتجاه الواحد بواسطة الكتاب الأوائل في اقتصاديات الصناعة ، و خاصة الاقتصادي الأمريكي ماسون (e.s.masson) (في الثلاثينيات و الأربعينيات) و مؤخرا بواسطة تلميذه بين (j.s.bain) (في الخمسينيات و الستينيات) ¹.

الفرع الأول : صور العلاقات ذات الاتجاه الواحد:

قد تكون علاقة المنهج أحادية الاتجاه في عدة صور وفقا لمؤشرات الأبعاد،نتوصل إلى الآتي ²:

1. تحاول المؤسسات الحصول على أكبر حصة سوقية و بالتالي زيادة التركيز بإتباع سلوك تنافسي
2. هناك علاقة بين التركيز الصناعي و نسب الهامش ،فأسواق المنافسة تحصل على هامش أخفض.
3. التكنولوجيات الحديثة تؤدي إلى تطور مستويات أسواق السلع و الخدمات في الخطة التنافسية.
4. التركيز العالي يؤدي إلى السلوك التواطئي، هذا الأخير بدوره يؤدي إلى أرباح عالية.
5. عوائق الدخول الكبيرة كنتيجة للحماية المتوفرة ضد المنافسة الفعلية و المحتملة ،يؤدي إلى النشاط الزائد في البحث و التطوير.

و لكن جاءت الدراسات الحديثة لتؤكد تعقد هذه العلاقة بين هيكل السوق و السلوك الإداري و الأداء على هيكل السوق أو بصورة أعم فقد يكون هيكل السوق و السلوك الإداري و الأداء تتحد جميعها و بصورة مشتركة تحت ظروف معينة للسوق.

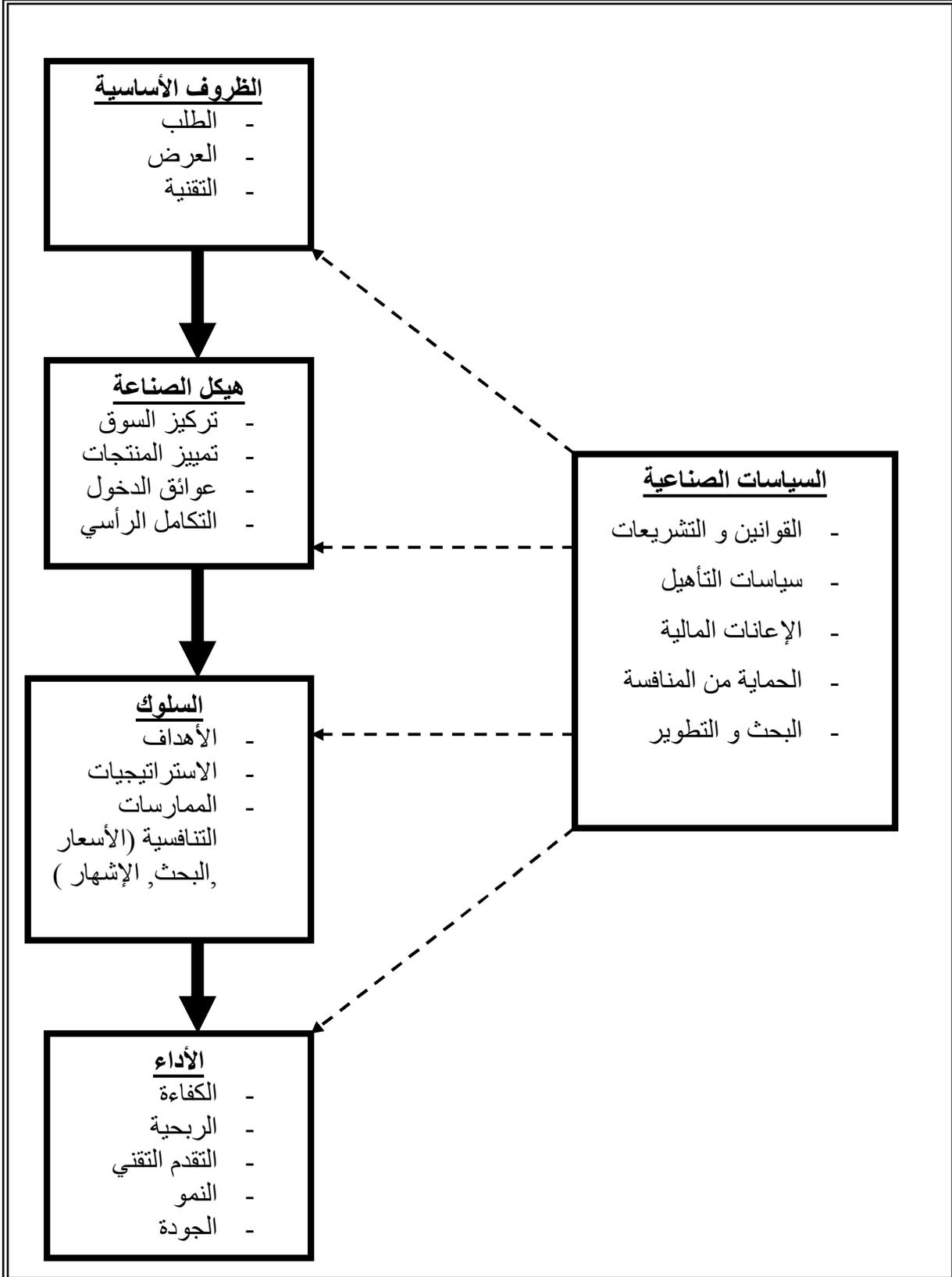
الفرع الثاني: الإطار التحليلي لنموذج: (هيكل / سلوك / أداء)

إن العناصر الأساسية لتحليل الهيكل - السلوك - الأداء و يقاس الأداء في بعض الصناعات أو الأسواق بالربحية و كفاءة و نمو السوق ، يفترض في الأداء أن يعتمد على السلوك الإداري للمنشآت العاملة في السوق ، حيث تؤثر الإدارة في عوامل كالتسعير , الإعلان , البحث و التطوير, من جهة أخرى تعتمد الإدارة السوقية على هيكل السوق بما في ذلك من سمات مثل درجة تركيز الإنتاج في أيدي قلة من المنشآت (تركيز السوق) و درجة تمييز المنتج و عوائق دخول المنافسين , بالإضافة لسياسات الدولة لحماية الاقتصاد و تنميته من خلال التأثير على العناصر الثلاثة الخاصة بالاقتصاد الصناعي كما هو مبين في الشكل رقم (1)

1- روجر كلارك, اقتصاديات الصناعة، تعريب فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1994، ص ص 19-20 .

2 - سعاد قوفي , هيكل صناعة قطاع الهاتف النقال في الجزائر, مذكرة ماجستير, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2010/2009, ص 63

شكل رقم (1) : نموذج (هيكل - سلوك - أداء)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، تعريب فريد بشير طاهر، دار المريخ للن
الرياض، كلارك، 1994، ص 20

ويقدم الشكل (1) عدة سمات هي.

أولاً- في تحليل الهيكل- السلوك - الأداء نأخذ في الاعتبار كلا من مدى التكامل الرأسي و التجمع المتنوع كعناصر مؤثرة في هيكل السوق , و يمكن تبرير ذلك على أساس إن الاهتمام هنا ينصب على كيفية تأثير هذه العوامل في السلوك الإداري و الأداء و يمكننا هذا المنهج، و بصفة خاصة ، من التركيز إنتباها على القضايا المتصلة بالسياسة العامة المتعلقة بالتكامل الرأسي و التنوع.

ثانياً – يبين الشكل (1) أيضا إن الظروف الاقتصادية الأساسية للتكاليف و الطلب و التقنية تعد الدعامة الرئيسية لنموذج الهيكل – السلوك - و الأداء و تؤكد النظرية الاقتصادية المعهود بالطبع على أهمية هذه العوامل لأي سوق أو صناعة ، و هي نقطة جديرة بالاعتبار دائما في العلاقة الأساسية في اقتصاديات الصناعة بشكل ضمنى في الشكل فمثلا في حالة التسعير توحى الحجة المعهود بان الربحية العالية في الأسواق ترتبط بالسلوك المتواطئ , الذي يمليه التركيز العالي للسوق و مرة ثانية إذ ما نظرنا إلى البحث و التطوير ، نجد أن النشاط الزائد في هذا المجال قد يجيء كنتيجة للحماية المتوفرة (إلى حد ما على الأقل) للمنشأة ضد المنافسة الفعلية أو المتوقعة و لذا فمرة ثانية قد يؤثر هيكل السوق في السلوك الإداري و الأداء و أخيرا فبالإمكان ربط التنافس الإعلاني أيضا بهيكل السوق إذ أدى مثلا التركيز المعتدل إلى زيادة الإنفاق الإعلان المتبادل و كل هذه الفرضيات تقع ضمن نموذج الهيكل-السلوك -الأداء¹.

في حين أن الحكومة يمكن أن تؤثر على الصناعة من خلال السياسة الصناعية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة²:

- ✓ بطريقة مباشرة: عن طريق تطبيق أحد أو جملة من التدابير ك: القوانين المباشرة التي تمنع الدخول إلى الصناعة...؛
- ✓ بطريقة غير مباشرة: وهذا عن طريق تطبيق أحد أو جملة من تدابير التي تؤثر على صيغة الشروط القاعدية، ك: زيادة معتبرة في أسعار عوامل الإنتاج...

1 - روجر كلارك ، مرجع سابق، ص21

2 _ نذير مياح , السياسات الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر , مذكرة ماجستير , بسكرة , سنة 2009/2010 , ص21

المطلب الثالث : السياسة الاقتصادية

ينظر الاقتصاديون إلى السياسة الاقتصادية كوحدة متكاملة، و اقتصر كتاباتهم على مناقشة موضوعات جزئية منفصلة كالسياسة النقدية ، سياسة الأجور ، التشغيل... الخ، دون الإهتمام و الإحاطة بالعلاقات المتبادلة و المتداخلة فيما بينها، غير أن كل هذه السياسات يجب أن تدرس ضمن وحدة متكاملة تلتزم بالعمل على تحقيق المصلحة العامة كهدف إجمالي أمام تزايد التشابك و التداخل بين مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، كان لا بد من الإدراك أن مستوى معين لتدخل الدولة في الاقتصاد هو أكثر من ضروري، و هذا ما يثير إشكالية طبيعة الأدوات التي بإمكان الدولة استخدامها للتأثير في الواقع الاقتصادي و هو موضوع السياسات الاقتصادية و شروط استخدامها.

حيث تنتمي السياسة الاقتصادية إلى الشق الثالث من النظام الاقتصادي الذي يحتوي على جوانب

ثلاث¹:

أ - الفلسفة الاقتصادية أو المذهبية التي ينتمي لها هذا النظام كالليبرالية و الاشتراكية...

ب - الأهداف العامة التي سطرها المجتمع لنفسه في المجال الاقتصادي.

ج -آليات و وسائل تحقيق هذه الأهداف ميدانيا، هو ما يعبر عنه بالسياسة الاقتصادية التي

ارتبطت في أذهان الكثيرين بالسياسات الحكومية باعتبار أن الدولة هي التي ترسم و تباشر في تنفيذ

و متابعة مختلف السياسات التربوية ، التعليمية ، الاجتماعية، الثقافية ، الاقتصادية .

ثمة عدة مقاربات للسياسة الاقتصادية حاولت تحديد ماهيتها و مجالاتها و أهدافها ، تباينت فيها الأفكار

و المفاهيم حسب نظرة كل اقتصادي و المدرسة التي ينتمي إليها ، فإذا كانت المرجعية الاشتراكية القائمة

على الدور المركزي المهيمن للدولة في النشاط الاقتصادي قد حسمت أمورها منذ البداية بإعطاء الأولوية

المطلقة للسياسات الاقتصادية الحكومية و إهمال أو محاربة القطاع الخاص فيما يعرف بالمخططات

الثلاثية و الرباعية و الخماسية ، فإن الأمر يختلف في بقية المرجعيات و الأنظمة الاقتصادية.

ففي ظل النظام الليبرالي الحر القائم على مذهبية السوق و حرية المبادلات و الدور المحدود

و الهامشي للدولة ، لم تعرف السياسات الاقتصادية مجالها في النظام الرأسمالي فكرا و ممارسة إلا بعد

أزمة الكساد الأعظم سنة 1929 عندما علت أصوات بعض الاقتصاديين الرأسماليين يتقدمهم جون مينار

كينز للمطالبة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

1- جمال سامي، السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة تلمسان- الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004. ص:01.

الفرع الأول : مفهوم السياسات الاقتصادية

لقد عرف الاقتصادي الهولندي المعروف باسم **J.Tinbergen** السياسة الاقتصادية بأنها السعي المستمر لتحقيق النظام الأمثل و إدارته ، مما يعني من جهة استمرار السياسة الاقتصادية و عدم انقطاعها أو ركونها للجمود و السكون بمجرد تحقيق بعض نتائجها ، و من جهة أخرى استهدافها تحقيق النظام السوسيو الاقتصادي الأقرب إلى تيسير سبل معاش الناس و تمكينهم من تلبية كل أو جل حاجياتهم المادية و المعنوية للوصول إلى الرفاه المادي و الاستقرار الاجتماعي.

أما (محمد فرحي) الذي عقد عدة مقارنات بين سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام و الأنظمة الوضعية فيعرف السياسة الاقتصادية بأنها سعي مستمر و دائم باستعمال وسائل و اتخاذ تدابير و إجراءات من طرف الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية و حسن إدارتها و العمل على إدامتها .

كما عرفها (محمد عبد المنعم عفر) بأنها الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية ، هو التعريف الذي يركز على دور الدولة في وضع و تنفيذ و متابعة السياسة الاقتصادية التي تشمل تلك الإجراءات العملية في مختلف مناحي و مجالات النشاط الاقتصادي.

فيما يعرفها (محمد أنس الزرقاء) ذو المرجعية الإسلامية بأنها السعي بوسائل اقتصادية مباحة لتحقيق واقع هو أقرب إلى أهداف المجتمع ، هو التعريف الذي لا يكتفي بالجانب الاقتصادي فقط (السعي) و لا حتى بمجرد الوصول للغاية الاجتماعية و الهدف النهائي من السياسة الاقتصادية(الرفاهية الاجتماعية) بل يقيد ذلك كله بالجانب الشرعي الذي لا يسمح باستخدام وسائل غير شرعية و غير مباحة في السياسة الاقتصادية.¹

كما عرفها (عبد اللطيف بلغرسة) في مداخلته " اقتصاد العولمة و فعالية السياسة الاقتصادية " حيث عرف السياسة الاقتصادية ، على أنها الإستراتيجية التي تقررها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية.²

وعرفة كذلك السياسات الاقتصادية من طرف ، (Xavier greffe) على أنها" مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه"³

حسب تعريف (Eliane Mossé) فان السياسة الاقتصادية تعبر عن تصرف عام للسلطات العمومية واع منسجم و هادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي ، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع و الخدمات و تكوين رأس المال.

1- جمال سالمى , مرجع سبق ذكره , ص 2

2- عبد اللطيف بلغرسة , اقتصاد العولمة و فعالية السياسة الاقتصادية بين تسبب النتائج و تأثير العوامل , مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان- الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004. ص 3

3 -Xavier greffe, comprendre la politique économique, Economica, paris 1995 -.

و يبين هذا المفهوم أن السياسة الاقتصادية تدخل في الإطار التدخلي على عكس مبدأ النظرية التي تقول دعه يعمل، دعه يمر ل (Vincent de Gournay) (1712،1959).
و ترمي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف غايتها تحقيق الرفاهية العامة و التي جرى العرف على تلخيصها ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري لكالدور Kaldor وهي النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية و استقرار الأسعار¹.

الفرع الثاني: مضمون السياسة الاقتصادية²

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة وتتضمن :

أولاً: تحديد الأهداف:

التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، إلا أن العادة جرت أن يكون للسياسة الاقتصادية أهداف، مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، استقرار الأسعار... الخ

ثانياً : وضع تدرج بين الأهداف :

ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخل والتشغيل.

ثالثاً: اختيار الوسائل:

التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد.

مما سبق يمكن القول إن السياسات الاقتصادية في مضمونها ما هي إلا تحديد و ترتيب

الأولويات و اختيار الوسائل المناسبة للوصول إلى الأهداف المسطرة.

إلا أنه يتوجب توفر بعض الوسائل الضرورية و التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف و تتكون هذه الوسائل على العموم من فروع السياسة الاقتصادية المتمثلة في³:

1- حنان بن عاتق، صاري زهيرة، تأثير خطر معدل الفائدة على السياسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان- الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004. ص1

2- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييميه- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 24.

3- حنان بن عاتق، صاري زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص1

- أ. السياسة النقدية
- ب. سياسة الصرف
- ج. السياسة الجبائية
- د. السياسة الميزانية
- هـ. سياسة المداخل
- و. السياسة الاجتماعية

المطلب الرابع: أنواع السياسة الاقتصادية و أهدافها

مساهمة الدولة في بناء مجالها الاقتصادي بالاعتماد على السياسات الاقتصادية سواء ظرفية أو هيكلية من أجل تحقيق أهدافها.

الفرع الأول : أنواع السياسات الاقتصادية

حيث أن هذه الفروع تنقسم إلى صنفين تصنف حسب المدى الزمني و الآثار المتوقعة و عليه نميز

بين:¹.

✓ السياسات الظرفية و التي تتعلق بالسياسة النقدية و الميزانية.

✓ السياسات الهيكلية تتمثل في السياسة الصناعية و الاجتماعية

أولاً : السياسات الظرفية :

تهدف هذه السياسات إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية و المالية القصيرة الأجل (كتوازن سوق

العمل، توازن سوق السلع و الخدمات، التوازن الخارجي..)²؛

لهذه السياسة نوعين أساسيين، هما السياسة النقدية و السياسة المالية كما يلي:

1- السياسة النقدية :

تبحث السياسة النقدية فيما يجب أن يتخذ من إجراءات و تدابير، بغرض حل المشكلة القائمة بكل

ظروفها³ و بوجه التحديد " تهتم بتوفير السيولة اللازمة للسير الحسن للاقتصاد و نموه، مع المحافظة

على استقرار النقد (أو العملة)"⁴.

1- خواني ليلي ، السياسات الاقتصادية الهيكلية -حالة الاتصالات السلكية و اللاسلكية في الجزائر- ، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية،

كلية الاقتصاد و التسيير و التجارة، بجامعة تلمسان- الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004. ص 1

2- نذير مياح ، السياسات الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، مرجع سبق ذكره ، ص5

3 - عطوي فوزي، الاقتصاد السياسي، النقود و البنوك و النظم النقدية، دار الفكر العربية، الطبعة الأولى، 1989، ص 281.

4- Garnier (Olivier)et Capul (Jean yres),dictionnaire d'économie et des sciences sociales, éd'haitier, paris 1994,p31

وكذلك عرفت بأنها: " ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأشير على
الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على
النشاط الائتماني للبنوك التجارية"¹.

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية لا بد أن يضم مجموعة من
العناصر الهامة وهي²:

1. الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.
 2. تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية و سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية.
 3. تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.
- تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها إلى معرفة كيفية تشغيل الاقتصاد الذي تعمل فيه، وعن
حالتها الممكنة في كل فترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات المؤسسية التي تأثر في كامل النشاط
الاقتصادي، و التي تتمثل في الشكل التالي:

شكل رقم (2): علاقة السلطة النقدية بالقطاع العام و الخاص



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها
بالسياسات الأخرى، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة
تلمسان- الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004. ص3

2- السياسة المالية :

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة³
و يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال و ليس
على سبيل الحصر.

1- القيسي فوزية، النظرية النقدية، دار التضامن، بغداد، الطبعة الأولى 1964، ص258

2 - مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية
الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان- الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004. ص3

3- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص47

فنعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد

تحقيق أهداف محددة.¹

بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية.²

وهناك تعريف آخر للسياسة المالية حيث أنه باستخدام تغيرات رصيد الميزانية و تغيير (بالزيادة أو بالنقص) معدلات الاقتطاعات الإلزامية و التحويلات المالية العامة، فإن السياسة المالية تعتبر أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها المتمثلة في الأربعة مؤشرات " المربع السحري لدول OCDE"، و المتمثلة في: معدل التضخم، و البطالة، و نمو الناتج المحلي الإجمالي، و رصيد الميزان الجاري.³

ثانياً : السياسات الهيكلية

تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى إحداث تغييرات في هياكل المجتمع كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها و مهامها و أنشطتها. و تجعل الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية تنمو تدريجياً حتى يسمح بتحسين الفعالية و الأداء الدائم للجهاز الإنتاجي و هذا ما يؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي.⁴

من أهم أنواع هذه السياسات هي السياسات الصناعية

السياسات الصناعية:

هي من أهم السياسات الاقتصادية الهيكلية حيث "يمكن للحكومة أن تلعب دوراً في التشريعات التي تضعها أو تسنها مثل قانون الصناعة و قانون تشجيع الاستثمار و قانون مؤسسة المدن الصناعية، و قانون تسجيل الشركات الأجنبية و قانون ضريبة الدخل و غيرها من التشريعات. إن سن مثل هذه التشريعات يهدف إلى تشجيع الاستثمار مع ضرورة أن تكون هذه القوانين و التشريعات ذات شفافية عالية بحيث تقضي على البيروقراطية و الروتين و المعوقات الإدارية و القانونية التي تقف عائقاً أمام الاستثمارات و أمام تعزيز القدرة التنافسية"⁵.

1 - وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص4

2 - محمود حسين الوادي، آراء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182

3- Claude Jessua , Christian Labrousse ,Daniel Vitry : " Dictionnaire des sciences économiques", P.U.F ,Paris . 2001 , p .77 - 78.

4- خواني ليلي، السياسات الاقتصادية الهيكلية، مرجع سبق ذكره، ص2

5 - عبد الحكيم عبد الله النور، الأداء التنافسي لشركات الأدوية الأردنية، مذكرة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا، 2009، ص 136

وتركز السياسة الصناعية على محاور تقديم الدعم الفني ,المالي , البحث , التطوير , الإبداع وتنمية الصادرات وتشجيع الاستثمار، البيئة، المواصفات والمقاييس، السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية¹.

ومع ذلك فقد يقع تداخل بينهما إذ يمكن للسياسات قصيرة الأجل التي تستمر طويلا وتؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد، وعموماً يمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:²

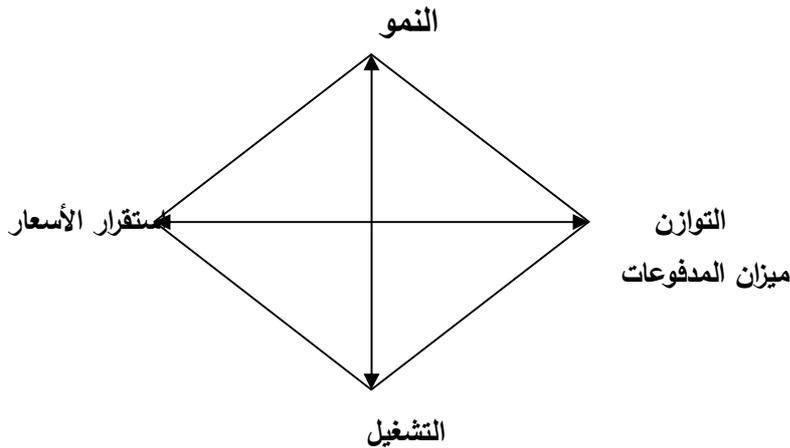
جدول رقم (01): المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسات الهيكلية

السياسة الظرفية	السياسات الهيكلية	
الأجل القصير	الأجل الطويل	المدة
استرجاع التوازنات	تكيف الهياكل	الهدف
كمية	نوعية	الآثار

المصدر: Jacques Muller et autres, **économie – Manuel et application**, 3ème édition, Paris, DNOD, 2002., p. 188

الفرع الثاني: الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية:³
تهدف كل سياسة اقتصادية في النهاية إلى تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه تقليديا تلخص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بالمرجع السحري ل: "Kaldor".

شكل رقم (3): أهداف السياسة الاقتصادية



المصدر: Thomas, Jean Paul. «Les politiques Economiques au XXe siècle». Armand colin. Paris 1994. P6.

1- وزارة الصناعة والتجارة المملكة الأردنية الهاشمية , السياسة الصناعية الوطنية برنامج دعم الصناعة "2011/2009" , 2008/12/02 , ص3

2- نذير مياح , مذكرة ماجستير , مرجع سبق ذكره , ص5 ص6

3 - عبد المجيد قدي : مرجع سبق ذكره ، ص.34

أولاً : البحث عن النمو الاقتصادي:

يتعلق هذا الهدف بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة... و عادة يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو

إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، كما أن المحاسبة الوطنية يتعذر عليها إدراج بعض التكاليف الفعلية مثل تكاليف التلوث وتدهور البيئة ضيف إلى ذلك مشكلة الاقتصاد الموازي ، الذي يشمل على الأنشطة غير المصرح بها و أحيانا غير الشرعية و الذي يشكل نسبة مهمة في بعض الاقتصاديات ، إذ يصل فيها إلى % 20 من الناتج المحلي الخام.

رغم هذه المشاكل يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي و يعبر محاسبيا عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية:

*الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

أو

*الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغيير المخزون + مجموع الصادرات - مجموع الواردات.

يتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي و الناتج المحلي الخام الحقيقي.

ذلك أن الناتج المحلي الخام الاسمي يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، و من هنا فإن بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه و تكون نتيجة تغيير الأسعار والكميات، من أجل إزالة أثر السعر نلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات، و هذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار.

وهكذا فإن حساب معدل النمو يتم إنطاقا من التغيير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى

ثانياً : البحث عن التشغيل الكامل¹:

يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع و التي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها العمل.

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل " كل شخص قادر على العمل، يرغب فيه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لا يجده"

1- عبد المجيد قندي : مرجع سبق ذكره ، ص.35

إذن: معدل البطالة = عدد العاطلين / مجموع السكان النشطين.

يمكن التمييز بين عدة أنواع من البطالة فنجد البطالة الدورية، الاحتكاكية و البطالة الهيكلية.

هناك علاقة بين النمو و البطالة، ذلك أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة، و كل انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي تقود إلى ارتفاع في درجة البطالة.

ثالثا : البحث عن التوازن الخارجي:

و هو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات, ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة العجز إلى زيادة المديونية وإلى تدهور قيمة العملة.

بالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.

ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة أي أن الرصيد الكلي يساوي الصفر ويتكون ميزان المدفوعات من الميزان التجاري، ميزان الحساب التجاري والحساب الرأسمالي و المالي.

يشير الوضع العام لميزان المدفوعات إلى مدى ضعف أو قوة الاقتصاد القومي ويعكس أيضا درجة تنافسية الاقتصاد.

رابعا : التحكم في التضخم:

ويتم من خلال خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية, كما أن تضخما زاحفا إذا لم يتحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح.

فضلا عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية.

ويعتبر التحكم في التضخم أولوية لدى الكثيرين حتى أن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل (منطق منحنى فيليبس).

ويتم قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلكة الرقم القياسي الضمني، معامل الاستقرار النقدي، معيار فائض الطلب ومعيار الإفراط النقدي. و عادة نميز بين نوعين

من التضخم بالطلب والتضخم بالتكاليف.¹

لكن و إن وصفت هذه الأهداف الأربعة بالذهبية , إلا أن درجة أهميتها قد تتغير حسب الحكومة الموجودة في السلطة و الزمن الذي يتخذ فيه القرار , حيث تحقق الحكومة تلك الأهداف و غيرها ضمن

1- عبد المجيد قدي : مرجع سبق ذكره ، ص 35 ص36

سياستها الاقتصادية باستخدام أدوات هذه السياسة أو فروعها و تأتي على رأس هذه الفروع المنبثقة عن السياسة الاقتصادية كل من السياسة النقدية و المالية , لما لها من تأثير قوي على فعالية وكذا نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية من حيث تسجيل النتائج و تأثير العوامل خاصة في ظل اقتصاد العولمة أو العولمة الاقتصادية¹.

1- عبد اللطيف بلغرسة , مرجع سبق ذكره , ص 3

المبحث الثاني :

مفاهيم حول السياسات الصناعية

من بين ما تقوم به السياسات الصناعية هو تحديد مدلول الصناعة , ذلك أن المفهوم الواسع لصناعة يتضمن مختلف الخدمات المسوقة (تصور , بحث , تسيير ,... الخ) للمؤسسات , أما بالمفهوم الضيق فهي لا تعني إلا الصناعات المعملية أي ذلك النشاط الهادف إلى تحويل المواد الأولية إلى منتجات في المصانع .

و يعتبر دور القطاع الصناعي محددًا في الاقتصاد لأنه هو الذي يوفر لباقي القطاعات , المواد و السلع والتجهيزات و ما يسمح لهذه الفروع بدورها في تحسين أدائها و تنافسيتها و رفع كفاءتها .

كما أن قطاع الصناعة يؤثر بشكل أساسي على الميزان التجاري لأن جزء كبير من الصادرات و الواردات هي عبارة عن سلع .

المطلب الأول: ماهية السياسة الصناعية¹

إن مدلول السياسات الصناعية , يتضمن غموضًا ناتجًا من كونه ليس مفهومًا صريحًا و منسجمًا , لأنه يتضمن تدخلات و خطوات لتنسيق بين القطاعات و المؤسسات بالإضافة إلى فروعها , وهذا ضمن ما يسمى بالإستراتيجية الصناعية , حيث أن كل الحكومات تقوم بسياسات صناعية حتى وإن كانت لا تدرك ذلك , أو لا تريد الاعتراف بذلك , فكل الحكومات طلبات من المنتجات الصناعية , و كل الحكومات تقدم إعانات , نفقات جبائية وأحيانًا تقوم بتدابير حماية مباشرة أو غير مباشرة تتعلق ببعض الصناعات دون سواها الأمر الذي أدى بالعديد من الدول لنهوض باقتصادها و مسايرتها مجالات التطور و التقدم التقني و التكنولوجي .

فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية أين يتبنى الخطاب آليات ويتخوف من التدخلات الحكومية و على رأسها "البانتغون" في إطار ما كان يعرف بـ "حرب النجوم" يحاول التأثير بقوة على تنمية بعض الفروع الدقيقة كالطيران، الإلكترونيك... الخ. وفي اليابان نجد وزارة التجارة الدولية والصناعة تشكل في ذات الوقت هيئة التنسيق بين المصالح الحكومية وهي كذلك مكان للحوار بين الإدارة والمؤسسات، ألا يشكل ذلك سياسة صناعية ؟ .

نعم هذه سياسة صناعية و خاصة بعدما قام الباحثون و المفكرون بتعريفها و توضيح مفهومها .

الفرع الأول: مفهوم السياسات الصناعية

لقد تعددت تعاريف السياسات الصناعية عند عدة باحثين و مفكرين فقد عرفها عبد المجيد قدي , على أنها " مختلف التدابير التي غايتها إيجاد أو مرافقة التحولات في الصناعة , و بالتالي لا تؤخذ ضمن

1- عبد المجيد قدي : نفس المرجع السابق، ص 242 ص 243.

السياسات الصناعية إلا تلك التدابير الموجهة لهذا القطاع قصد التأثير على البنية الصناعية , سواء كان ذلك عن طريق الأمر أو عن طريق التحفيز " ¹ .

و عرفها خليل حسين بأنها " مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياسات معينة , ذلك عبر عدة وسائل كالتعريف الجمركية أو الرسوم و سعر الصرف , بالإضافة إلى الائتمان المصرفي و الدعم و سعر الفائدة , ذلك بهدف التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو السلوكيات الصناعية لجهة الإنتاج أو الاستثمار أو غيره ... الخ , و بالتالي تشجيع الصادرات أو إحلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة . ²

كما أنها عرفت " أي نضام حكومي أو قانوني يشجع عملية تجارية , أو استثمارية في مجال صناعة ما , أو التدخل في سياسة التنمية الصناعية لنهوض الحكومة باقتصادها . ³

كذلك عرفها بايلين و شرم اللذان يفهمان أن السياسات الصناعية هي " جميع الأفعال و البيانات التي تتبعها الدولة بالنسبة لصناعة .

بالإضافة لتعريف Qbstfeld يعتقد أن السياسات الصناعية هي " محاولة من قبل الحكومة لتحويل الموارد لتعزيز النمو الاقتصادي " .

وجونسون يقصد بالسياسات الصناعية على أنها " بدء و تنسيق الأنشطة الحكومية للاستفادة من الزيادة الإنتاجية و القدرة التنافسية للاقتصاد ككل و الصناعات الناشئة خاصة " ⁴ .

و عرفها أحمد الكواز على أنها " مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريف الجمركية , سعر الصرف , سعر الفائدة ... الخ , للتأثير على القرارات الصناعية و السلوك الصناعي و حماية الصناعات الناشئة . ⁵

كذلك عرفها Helen Shapiro على أنها " عملية تطبيق التدخلات الحكومية لصالح بعض القطاعات لزيادة توسيع إنتاجية الاقتصاد ككل , حيث أن الدولة لعبة دورا هاما في إجراء تكامل استراتيجي , من خلال مختلف السياسات التي يمكن تصنيفها على أنها سياسات صناعية , التي تعرف على أنها تدخل الدولة لدعم إنتاج جديد . ⁶

و يعني هنا هيلين شابيرو على أن الدولة تطبق كل تدخلاتها سواء لصالح قطاع معين أو كل القطاعات من خلال وضعها خطط إستراتيجية تدخل ضمن السياسات الصناعية

1 - عبد المجيد قدي : نفس المرجع السابق، ص 243

2- حسين خليل , السياسات العامة في الدول النامية , دار المنهل اللبناني , لبنان , طبعة أولى 2007 م , ص 273

3 - Industry , Industrial Policy , Athean Global , April 2004 , P 1

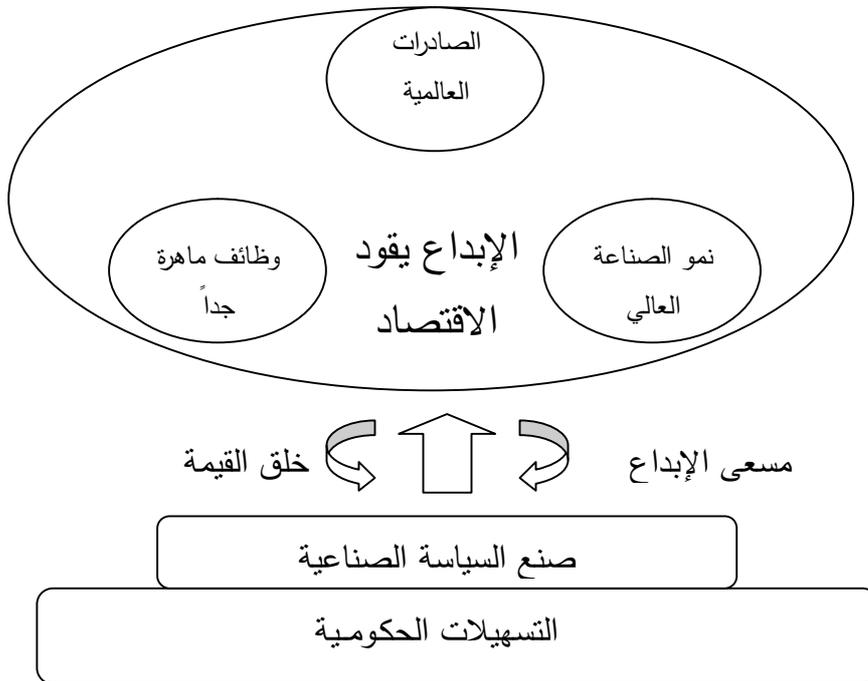
4-Gilberto Sarfati , European industrial policy as a non-tariff barrier , Text 1998-002: Abstract , P 1

5- أحمد الكواز , السياسات الصناعية , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , 2002 , ص 2

6 - Helen Shapiro , Industrial Policy and Growth , November 2005 , P 1

كما أن Andrew goh قد عرفها بأنها تشكيلة واسعة من الإجراءات الحكومية صممت لترقية النمو وزيادة منافسة قطاع أو قطاعات معينة ، هذه الإجراءات تدل في الغالب على المعاملة التفضيلية. كما قال بأن التسهيلات الحكومية تصنع السياسات الصناعية والتي حتماً تؤدي إلى خلق الإبداع. وقد كانت فكرته التي تبناها والتي مفادها بأنه لا بد من وجود الإبداع كقائد للاقتصاد الحديث حيث يُعتمد على الإبداع بشكل رئيسي في الوصول إلى اقتصاد قوي وهذه النظرة مغايرة تماماً حسب رأيه عن النظرة الاقتصادية التقليدية التي تتبنى مبدأ أن الأرض والعمل هما اللذان يقودان في الغالب إلى النمو الصناعي وقام بتوضيح هذه الفكرة من خلال الشكل الآتي:¹

شكل رقم (04) يوضح أن الإبداع يقود الاقتصاد



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: وليد أحمد صالح العطاس ، دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2010/2009 ، ص5

الفرع الثاني: نشأة السياسات الصناعية

لقد ارتبطت نشأة السياسات الصناعية بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت ضرورة التخلي عن مفهوم الدول الحارسة و انتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد الكبير في 1929 ، و في الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكنزوية للاقتصاد الانجليزي خلال الثلاثينات من القرن الماضي ، و لقد جاءت أفكار معاكسة تماماً لأفكار الكلاسيك ، التي رسمت السياسات الصناعية الواجبة الإتباع للخروج من هذه الأزمة.²

1- وليد أحمد صالح العطاس ، دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2010/2009 ، ص5

2- نذير مياح ، السياسات الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير، بسكرة، 2010/2009 ، ص02

كما ارتبطت كذلك السياسات الصناعية تاريخيا مع حماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية أساسا ، و الحجة في هذا المجال أن صناعات البلدان النامية لم تتمكن من تطوير الإنتاج على أساس من الكفاءة لغياب أو قصر تجربتها في السوق¹ , فنحن نعرف بان السوق يخذلنا في بعض الأحيان و أن ثمة نواحي تفشل اقتصاد السوق و أن الأسواق لا تقود دائما لتحقيق أكفاء النتائج².

كما أن الصناعات الناشئة في البلدان النامية لا تملك نفس التكنولوجيا السائدة في البلدان المتقدمة و أن خبرات العاملين لديها من الإداريين و الفنيين لا تقارن بتلك السائدة في البلدان المتقدمة³. في ظل هذه القناعات بدأت اغلب البلدان النامية في انتهاج أدوات ووسائل السياسات الصناعية و إن لم يكن بطريقة مباشرة أو متعمدة ذلك من اجل حماية صناعاتها الناشئة.

الفرع الثالث: خصائص السياسات الصناعية:

لقد تميزت السياسات الصناعية بعدة خصائص مبنية في التعاريف السابقة ، و تمثله هذه الخصائص فيما يلي :

- 1- تتكون من مجموعة من الأدوات و الوسائل التي تؤثر بها الدولة على القطاعات الصناعية و المنشآت الصغيرة و الكبيرة و العامة و الخاصة .
- 2- تطبيق السياسات الصناعية عن طرق الدولة تجاه القطاعات سواء عن طريق الأمر أو التحفيز⁴ .
- 3- تؤثر على القرارات المتعلقة بالصناعة أو السلوك الصناعي لجهة الإنتاج أو الاستثمار أو غيره... الخ⁵ .
- 4- مجموعة علاقات بين الدول الصناعية⁶ .
- 5- ذات صلة مع تخصيص الموارد اللازمة لصناعات المختلفة.
- 6- لها علاقة وطيدة مع البنية التحتية للصناعات .
- 7- لها أساس كبير مع تنظيم الصناعات (إعادة الهيكلة الصناعية، تقليص العمليات ، التكيف للإنتاج و الاستثمار.....الخ)⁷ .

1 - الطيب داودي ، ا، دلال بن طيبي ، مداخلة بعنوان (رهانات السياسات الصناعية لقطاع خارج المحروقات)، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي و السياسات الصناعية يوم (02 ، 03 ديسمبر 2008)، بسكرة ، ص4
2 - نذير مياح ، المرجع السابق ، ص02
3 - احمد الكواز ، السياسات الصناعية ، مرجع سبق ذكره ، ص2
4 - عبد الجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 242
5 - حسين خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 273

6- Yves Morvan et Bamdt , Présentation du Nspécial de la Revue Déconomie Industrielle 1983 ,N 19

7- <http://domino.kappa.ro/guvern/programul> (May, 1999).

المطلب الثاني: أنواع السياسات الصناعية

إن الحكومة تستطيع أن تؤثر على الصناعة من خلال السياسات الصناعية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

الفرع الأول: السياسات الصناعية المباشرة (العمودية)

هي مجموعة الإجراءات على المدى القصير منسقة و هادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة و على الرغم من الحريات الاقتصادية و حرية عمل المؤسسات ، فان كل سياسة صناعية تتضمن تدخلات مباشرة في شروط عمل الصناعة و في استراتيجيات التصنيع.

فالدولة تتدخل أكثر فأكثر في الشأن الإنتاجي بحسن انتقائية السياسة الصناعية المساعدة , تعني عدم اتخاذ إجراءات تخص دائما كل الصناعات من دون تمييز ، بل قرارات تخص قطاعات صناعية معينة و تعالج أوجها محددة في النشاط الصناعي¹ .

و هناك من يطلق عليها السياسة الصناعية النوعية حيث تتوجه إلى جزء من المؤسسات تبعا للفروع أو تبعا لتوطنها ضمن منطقة جغرافية معينة².

كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الإجراءات و الأدوات تملكها الدولة التي من شأنها التأثير على قطاع معين و سلوكاته الصناعية .

حيث تاريخيا اتبعته الحكومات سياسة صناعية عمودية تستهدف قطاعات مختارة من اجل النمو و التمسك هذه الأنواع من السياسات الحمائية للصناعات الوليدة, و دعم القطاعات الإستراتيجية و في حين لا تزال البلدان المتقدمة و البلدان النامية اللتان تطلعان بهذه السياسة إلى حد ما ، ثم التشكيك بوصف مناهض للسياسات التي تسعى إلى:

أ. تحرير التجارة .

ب. زيادة عدد الأسواق الحرة .

ج. زيادة تنافسية للمؤسسات و رفع قدراتها الإنتاجية .

و زيادة على ذلك تميل السياسات الصناعية العمودية إلى التطابق مع هيكل صنع القرار المركزي ، حيث تركز الأهداف الإنمائية على مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي ، بما في ذلك

1. الناتج الوطني .

2. الصادرات و الاستثمارات الأجنبية المباشرة³ .

1 - حسين خليل , نفس المرجع ه , 320

2 - عبد الجيد قدي , مرجع سبق ذكره , ص 244

3 - عزمي لطفي محمد عبد الرحمان , الترخيص الصناعي في الضفة الغربية "الواقع و الدور المرتقب في إحداث تنمية صناعية " , رسالة ماجستير , كلية

الدراسات العليا نابلس , فلسطين , سنة 2001, ص 8

3. بالإضافة على الأمن الوطني.
4. عدم تشجيع و تنمية المشاريع الخاصة و الابتكار.
5. محايدة قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى.
6. تحول دون نمو الاقتصاد الجزئي و توزيع مزايا الرفاهة لجميع القطاعات
7. تأثير جماعات الربح على السياسة العامة و الحفاظ على مخططات دعم تدخلية من اجل مكاسب شخصية¹.

الفرع الثاني: السياسات الصناعية الغير مباشرة (الأفقية)

تقوم الدولة بتطبيق احد أو جملة من التدابير التي تؤثر على صيغة الشروط القاعدية مثل الزيادة المعتبرة في الأسعار و عوامل الإنتاج.....الخ².

فقد عرفت بأنها " تعمل على التنمية الصناعية بحيث لا تميز بين الفروع ومناطق النشاط الاقتصادي وتكون دائمة"³.

تستطيع الحكومات بواسطة السياسات الصناعية الأفقية إيجاد البيئة المواتية اللازمة لتعزيز التنمية الصناعية من خلال تيسير الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، بناء القدرة وتوسيع نطاق البنية التحتية⁴.

وقد بينت الدراسات أيضًا أن السياسات الأفقية تميل إلى الحد من تشوهات السوق وتعزيز زيادة المنافسة المفتوحة والشفافة، والحد من مخاطر فشل السياسات المرتبط بتدخلات فاقدة الوجهة. وتذهب الأدبيات الحديثة إلى مدى أبعد بتأييدها نموذج جديد للنمو الصناعي يقوم على شراكة إستراتيجية بين القطاعين العام والخاص. يتولى فيها أصحاب المصلحة معا وضع سياسات مناسبة وفعالة من خلال خطوط اتصال أكثر انفتاحًا؛ ويقال أن ذلك يتيح تبادل المعلومات على نحو أفضل فيما يتعلق بالتحديات والفرص التي تواجه تنمية القطاع الخاص وتعزيز عملية صياغة السياسات الصناعية ومع ذلك ينبغي توخي الحذر لضمان أن لا تسفر السياسات الأفقية عن تحيزات قطاعية وأن يظل التنسيق والتشاور متوازنًا بين جماعات المستفيدين.

وسواء كانت السياسات الصناعية أفقية أو رأسية في نطاقها، فإنها عبارة عن طرق تدخلية تستخدمها الحكومات لإنشاء مسار للعمل وتحقيق نتيجة أو أكثر في مجال السياسات والأهم تحقيق تأثيرات في مجال السياسات العامة.

1 - وليد أحمد صالح العطاس , مرجع سبق ذكره , ص 7-8

2 - نذير مياح , مرجع سبق ذكره , ص 21

3 - خواني ليلي , السياسات الاقتصادية الهيكلية , مرجع سبق ذكره , ص 4

4 - أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأمم المتحدة، الإسكوا، 2007، ص 1-2

جدول رقم (2) : تصنيف السياسات الصناعية

<p>تستهدف هذه السياسات جميع قطاعات الاقتصاد بالتساوي. ويمكن أن تتضمن، على سبيل المثال، السياسات التي تقوم بتشجيع الإنفاق الإستثماري، أو توزيع الموارد بشكل عام. كما تندرج أيضاً السياسات التي تستهدف التعليم، الصحة والموضوعات الثقافية تحت هذه الفئة.</p>	<p>السياسات الصناعية العامة أو غير الانتقائية (GIPs)</p>
<p>هذه السياسات غير محددة بالنسبة لقطاعات صناعية معينة، بل تكون انتقائية بالنسبة لأنشطة معينة في العملية الإنتاجية (مثل البحث والتطوير، أو الابتكار) .</p>	<p>السياسات الخاصة بأنشطة محددة (ASPs)</p>
<p>قد تشترك هذه السياسات مع الفئتين السابقتين، نظراً لأن السياسات الإقليمية يمكن أن لا تستهدف صناعات أو أنشطة معينة، لكنها قد تتلاقى كذلك مع الفئات الخاصة بصناعات محددة.</p>	<p>السياسات الخاصة بأقاليم أو مناطق محددة (RSPs)</p>
<p>تتوجه هذه السياسات لقطاعات صناعية محددة. ومن بين هذه السياسات، هناك السياسات التي تهدف إلى تطوير الصناعات عالية التقنيات، فضلاً عن السياسات التي تهدف إلى مساعدة الصناعات المتعثرة (المنهج الضيق للسياسات الصناعية).</p>	<p>السياسات الخاصة بصناعات محددة (ISPs)</p>
<p>تتوجه هذه السياسات لخدمة شركات معينة، أو تقديم المساعدة الموجهة لتطوير تكنولوجيا معينة أو منتجات معينة.</p>	<p>السياسات الخاصة بشركات محددة (FSPs) أو السياسات الخاصة بمشروعات محددة</p>

المصدر: الورقة الخضراء عن السياسات الصناعية في مصر، وحدة دعم السياسات بمركز تحديث الصناعة، ص7

لقد أخذ في الاعتبار مجموعة الاحتمالات المعروضة في الجدول السابق فإنه يمكن للسياسة الصناعية أن تستهدف منتجات معينة، أو أنشطة معينة، أو شركات معينة داخل القطاع دون الحاجة إلى استهداف القطاع ككل. كما يمكن للسياسة الصناعية أن تركز على القضايا الأفقية التي تتصل بالصناعة بشكل مباشر، مثل البحث والتطوير، الابتكار والاستثمار، أو التركيز على الموضوعات الأساسية مثل التعليم، الصحة، وعادات العمل التي لها أثر غير مباشر على الصناعة و على القطاعات الأخرى.

وبالرغم من أهميتها فإن السياسة الصناعية لا تقتصر فقط على السياسة العامة ، والتي يتم تعريفها على أنها مجموعة القواعد والقوانين التي ترسم الخطوط العريضة لبيئة الأعمال، وتضع الإطار المؤسسي الذي تعمل فيه الصناعة، فهي تضم أيضًا أي برنامج قصير كان، أو متوسط، أو طويل الأجل يهدف إلى تحقيق التنمية الصناعية، سواء قام بصياغتها أو تنفيذها القطاع الخاص، أو العام أو المؤسسات غير الحكومية.

وأخيرًا، فإنه لا يلزم بالضرورة أن يتم تنفيذ السياسات الصناعية في إطار نظام التخطيط المركزي فقد تنتج تلك السياسة عن تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية وهو الأسلوب الذي تنتهجه كافة الدول المتقدمة¹.

المطلب الثالث: مضمون السياسة الصناعية , محاورها و أهميتها :

السياسة الصناعية عبارة عن وسيلة تدخل الدولة في عدة قطاعات و مؤسسات و هذا من خلال عدة محاور.

الفرع الأول: مضمون السياسات الصناعية²:

تؤدي الصناعة دورا مركزيا في النمو الاقتصادي في العام ، نتيجة تفاعل التوظيف المالي مع الإنتاج و التوسع و تؤثر الصناعة إيجابا مع بقية القطاعات ، إلى درجة أن الأزمات الاقتصادية باتت في واقعها أزمات إنتاجية .

و تأخذ الحكومات دائما على عاتقها مسؤولية إدارية و تنظيم التنمية الصناعية . و غالبا ما يتعارض عمل السياسات الصناعية مع عمل السوق , بمعنى أن الأسواق في اقتصاد السوق تعترضها عيوب بالنسبة إلى مواجهات العرض مع الطلب للمواد الأولية و المنتجات النهائية ، فتأتي السياسة الصناعية لتزيل شوائب السوق فمثلا هيكلية الإنتاج لمنع الصناعات و الاقتصاد من الوقوع في الأزمات , كما تختلف الأسواق بطبيعة عملها فسوق النفط تختلف عن سوق الحديد ، كما يختلف عمل سوق الحديد عن عمل سوق المواد الاستهلاكية من حيث طبيعة المنافسة و الإنتاج , الطلب

1 - الورقة الخضراء عن السياسات الصناعية في مصر, وحدة دعم السياسات بمركز تحديث الصناعة, 2003, ص 6-8

2 - خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، مرجع سبق ذكره ، ص 321 – 322

وكأن تحافظ السياسات الصناعية على حد أدنى من المنافسة و على وفرة العرض في الأسواق ، منها لاتحاد الاحتكارات بين الشركات .

و من اجل رسم أو إعداد السياسات الصناعية يفترض في بادئ الأمر أن تحدد الدولة الخيارات التي نشأ اعتمادها في بعض الميادين.

أما الميادين التي في إطارها يفترض بالدولة تحديد خياراتها فهي متشعبة نذكر أهمها:

أولا : تدخل الدولة في الشأن الصناعي:

أمام الدولة في هذا المضمون خياران :

- (1) الامتناع عن التدخل في القضايا الصناعية ، اقتناعا منها بدور السوق في التوجيه المناسب للاستثمارات نحو القطاعات الصناعية ، حيث يقتصر دور الدولة من خلال تأمين البنية التحتية المتطورة ، و الإعداد المهني و تطوير البحث العلمي الخ .
- (2) التدخل في القضايا الصناعية من خلال الحوافز الضريبية و القروض الميسرة ، و الإسراع في حل الأزمات التي يتعرض لها هذا القطاع .

ثانيا : موقف الدولة من القطاع الصناعي :¹

يترتب على الدولة في هذا الميدان الخيار أولا بين عدة أمور :

- (1) خصوصية المنشآت العامة الصناعية
- (2) الاحتفاظ بالمنشآت في إطار القطاع العام، للتأثير على المجرى العام للأسعار و ذلك منعا للتضخم المالي أو زيادة الاستثمار في هذه المنشآت.
- (3) إعطاء الحرية التامة لمديري أو مجالس إدارة هذه المنشآت الصناعية، لإدارتها بنفس الطريقة التي تدار بها المنشآت الصناعية في القطاع الخاص.
- (4) تدخل الدولة في إدارة هذه المنشآت الصناعية العامة، و ضبط قراراتها لكي لا تتعارض مع توجهات سياستها الاقتصادية و الاجتماعية.

ثالثا : الموقف من المنافسة الخارجية للقطاع الصناعي :

ثمة ثلاثة خيارات معروضة على الدولة في هذا المجال :

- (1) حماية القطاع الصناعي المحلي من المنافسة الخارجية ، و ذلك تشجيعا للاستثمار في القطاع .
- (2) عدم حماية هذا القطاع ، منعا لردود الفعل المعاكسة على الصادرات الوطنية .

1- خليل حسين، المرجع السابق، ص ص 322-323-324

3) الحماية في مرحلة أولى للقطاع الصناعي عندما يقوي بفضل الاستثمارات يعاد في مرحلة ثانية إلى تخفيف الإجراءات الحمائية .

رابعاً : الموقف من الاستثمارات الأجنبية :

تتوفر للدولة أربع خيارات في هذا الميدان :

1) السعي لاستقطاب رؤوس أموال أجنبية نحو الصناعة عبر الحوافز و القروض الميسرة و حرية تنقل رؤوس أموال أجنبية .

2) اتخاذ موقف محايد من هذه الرؤوس الأموال الأجنبية ، أي عدم السعي لاستقطابها .

3) سياسة انتقائية لرؤوس الأموال الأجنبية من حيث السماح باستثمارها في قطاعات صناعية معينة دون سواها .

4) فرض قيود على رؤوس الأموال الأجنبية بتحديد سقف لنسبة مشاركتها في رأس مال الشركات الوطنية .

خامساً : إستراتيجية التصنيع :

أمام الدولة خيارات في هذا المجال :

1) التركيز في المرحلة الأولى من عملية التصنيع على الصناعات الخفيفة (مواد غذائية، ألبسة، سياحة... الخ) .

2) التركيز في المرحلة الأولى من عملية التصنيع على الصناعات الثقيلة (معدات الصناعة، السيارات... الخ) .

سادساً : إعطاء الأولوية لأي من الصناعات :

تواجه الدولة خيارين في هذا المضمار :

1) إعطاء الأولوية للمنشآت الصناعية التي تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة و ذلك بتأمين الحماية الكافية لها من المنافسة الأجنبية .

2) إعطاء الأولوية للمنشآت المتجهة نحو التصدير .

سابعاً : الموقف من مساعدة القطاع الصناعي :

ثلاثة خيارات متوفرة للدولة في هذه المجال على الأقل:

1) مساعدة القطاع الصناعي بشكل عام من خلال الإعفاءات الضريبية الميسرة ، و تمويل البحث العلمي و التكنولوجي ... الخ ، و ذلك تشجيعا للاستثمار في هذا القطاع .

2) مساعدة القطاعات الصناعية فقط التي تتعرض لأزمة لحين خروجها منها.

3) عدم مساعدة هذا القطاع حرصا على عدم إفساد أولويات السوق ، و اقتناعا بالمبدأ التالي :

لا ينفع الدعم للمنشآت غير القادرة على المنافسة , و بالتالي لا يجوز دعمها للاستمرار و بشكل مصطنع غير انه يتوجب على الدولة تأمين المناخ اللازم و البيئة التحتية الضرورية لتقدم القطاع

الصناعي , تخفيض معدلات الفائدة، تطوير التعليم المهني ، توفير الأسواق الخارجية ... الخ).¹

الفرع الثاني: محاور السياسة الصناعية²

فقد تصاغ السياسة الصناعية ضمن احد عشر محورا شكلت مجموعها منظومة متكاملة من السياسات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة و هي :

أولاً: السياسات و التشريعات:

توفير البيئة التشريعية الملائمة لتحفيز القطاع الصناعي و دعمه ، و تشجيعه على تبني الاستراتيجيات الملائمة مثل تطوير المنتجات و الاندماج و إحداث الترابط الذي يهدف إلى تعزيز تنافسية الصناعات و أن تكون السياسات الصناعية متناسقة مع السياسات و التشريعات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار و النشاط الاقتصادي من خلال منظومة مترابطة و متناغمة من السياسات و التشريعات .

ثانياً : الإجراءات الحكومية :

تطوير مفهوم الحكومة و أدائها بحيث تكون قادرة على تقديم أفضل الخدمات و أجودها للقطاع الصناعي و بأسرع وقت ممكن و بأعلى درجات الشفافية و المصداقية .

ثالثاً : البنية التحتية و الخدمات المساندة و المعلوماتية :

توفير بنية تحتية ملائمة في مختلف مناطق الوطن لتقديم خدمات متميزة للقطاع و تساهم في تسهيل التنافسية و تعزيزها .

رابعاً : الدعم الفني و المالي غير المباشر و البحث و التطوير و الإبداع .

تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية على المستوى المحلي و الدولي من خلال تقديم الدعم الفني و المالي غير المباشر للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة و الناشئة لتمكينها من زيادة الإنتاجية و تحسين الجودة و تخفيض الأسعار .

خامساً: تنمية الصادرات

زيادة حجم الصادرات الصناعية بمعدل سنوي للأسواق التقليدية من خلال تبني استراتيجيات أكثر فاعلية .

1- خليل حسين، المرجع السابق، ص ص 324-325

2- عبير الزاهر ، السياسات و الإستراتيجيات الصناعية لدعم قطاع الصناعة في الأردن ، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة القومية حول الصناعات المستقبلية و تطبيقات تقنيات النانو ، القاهرة 11-12/11/2008، وزارة الصناعة و التجارة المملكة الأردنية الهاشمية ، 2008، ص5

سادسا: تشجيع الاستثمار

توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الدولية و تأمين أسباب النمو و النجاح و الربحية لها ، و السعي لتحقيق زيادة حجم الاستثمار الكلي الصناعي سنويا عن طريق تبني تشريعات و سياسات استثمارية موجهة و متمشية مع السياسة الصناعية الوطنية .

سابعا : الموارد البشرية

تبني إستراتيجية الموارد البشرية و إستراتيجية التشغيل , التعليم في سبيل رفع كفاءة القطاع الصناعي بين مخرجات التعليم العالي و التدريب المهني و بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل .

ثامنا : البيئة

المحافظة على البيئة (الإنسان ، الهواء ، المياه، التربة) و المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع المؤسسات الصناعية على الالتزام بالتشريعات و الإجراءات و المواصفات البيئية و تبني سياسات و ممارسات رفيقة بالبيئة .

تاسعا : المواصفات و المقاييس

رفع مستوى جودة المنتجات المحلية و تعزيز مقدره الصناعة لإنتاج سلع ذات مواصفات عالية لتحقيق النجاح في التصدير إلى أسواق الصادرات المستهدفة و حماية الأسواق المحلية من السلع المستوردة المقلدة .

عاشرا : الطاقة

مواجهة ارتفاع كلفة الطاقة و المشتقات النفطية و تذبذب الأسعار على الصناعة و خاصة الصناعات , التي يشكل عنصر الطاقة كلفة كبيرة عليها و ذلك من خلال توفير بدائل من مصادر الطاقة التي تخفف من مشكلة ارتفاع الطاقة و تقلل الأثر السلبي على البيئة.

الحادي عشر : الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

تفعيل آلية واضحة من اجل شراكة فاعلة بين القطاعين العام و الخاص من خلال متابعة و إعداد السياسات الصناعية و تنفيذها و متابعة كافة الأمور المتعلقة بالتنمية الصناعية, و تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية الصناعية من القطاعين العام و الخاص .

الفرع الثالث: أهمية السياسات الحكومية الصناعية¹

تتبع أهمية التركيز الصناعي لعاقته بوجود عوائق الدخول إلى الصناعة من تأثير ذلك على رفاهية المجتمع و كفاءة الوحدات الإنتاجية فيه, و كذلك معدل النمو الصناعي إضافة إلى مؤشرات أخرى مثل حجم التوظيف، توزيع الدخل و مستوى التطور التقني.

إن الدولة من خلال أدوات سياساتها الاقتصادية التي تؤثر في هيكل الصناعة و سلوك وحداتها الإنتاجية ، تستطيع أن تلعب دور هام في سبيل تحسين و تطوير الأداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق أكبر عدد ممكن من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال تحقيق الأهداف التالية :

- أ. كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في عملية الإنتاج (كفاءة التخصيص (allocative efficiency) .
- ب. الكفاءة المتعلقة بإنتاج سلع و الخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية (الكفاءة الداخلية أو الفنية x-efficiency).
- ج. كفاءة توزيع الإنتاج الكلي من السلع و الخدمات بين أفراد المجتمع أو المشتركين في النشاط الإنتاجي (الكفاءة التوزيعية efficiency distributive).

يتضح من المؤشرات السابقة مدى تشابك و احتمالات تعارض الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تدخلها في أو تأثيرها على النشاط الاقتصادي للوحدات الإنتاجية ، فتدخل الدولة مثلا من أجل الحد من غلواء تأثير الاحتكارات على مستوى الأسعار أو حجم الإنتاج من السلع و الخدمات أو على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع (كفاءة تخصيص الموارد و الكفاءة التوزيعية)، يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على قدرة الإنتاج المنشآت في الاستفادة من مزايا الإنتاج الوفير (اقتصاديات الحجم) أو على إمكانياتها في التوسع و النمو من خلال إعادة استثمار كل أو جزء من هوامش الربح المرتفعة المصاحبة للاحتكارات.

أيضا فان التأثير السلبي قد يشمل قدرة المنشآت في الصناعة على منافسة السلع المستوردة من دون اللجوء إلى حمايتها و بالتالي تحميل المستهلك أعباء إضافية في شكل أسعار أو أعلى للسلع المستوردة و كذلك مقدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية عن طريق تخفيض تكلفة الإنتاج و بالاستفادة من اقتصاديات الإنتاج الوفير و بالتالي زيادة مقدرتها التصديرية و تأثير ذلك على ميزان المدفوعات الوطني ، فان هناك أيضا إمكانية الحد من خطى التقدم الفني في الصناعة و الذي تكون عادة ثمرة من ثمرات جهود البحث و التطوير و الابتكار التي يمكن تمويلها من هوامش الأرباح غير العادية التي تحققها المنشآت التي تنتج في ظل الأسواق تغلب عليها الصبغة الاحتكارية أو السيطرة من قبل عدد قليل من المنشآت الضخمة .

1 - أحمد سعيد بامخرمة , مرجع سبق ذكره, ص 246

من هذا المنطلق تنبع أهمية الاستقصاء عن المستوى الأمثل من التركيز أو هيكل الصناعي الذي يوفق بين أكبر قدر ممكن من الأهداف الاقتصادية للمجتمع المشار إليها أعلاه بالأخص بين الكفاءة الداخلية و الكفاءة التخصصية .

و يمكن القول بأنه ليس هناك مستوى امثل للتركز المعياري أو موحد لكل الصناعات في دولة ما أو لكل الدول ، إذ أن هذا المستوى يعتمد على عدة عوامل منها ذلك الذي يتعلق بهيكل الصناعة و الآخر الذي يتعلق بمدى علاقة أهم أبعاد هيكل هذه الصناعة بمؤشرات الغداة الأساسية للصناعة .

إن العوامل التي تتعلق بهيكل الصناعة التي لها تأثير أساسي في المستوى الأمثل للتركز هي :

✓ حجم السوق للمنتجات الصناعية (أو الحجم الكلي لطلب على منتجات الصناعة) .

✓ أدنى حجم للكفاءة الإنتاجية، أي حجم الإنتاج الذي يحقق أقل تكلفة متوسطة .

المبحث الثالث:

أدوات تدخل الدولة, مبرراتها وصياغتها

تقوم الحكومات بالدفاع عن اقتصادها و تحسين هيكل الصناعة بالتدخل عن طريق السياسات الصناعية التي تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدولة حيث أن هذه الأخيرة تقوم بالتدخل في هيكل الصناعة عن طريق صياغة السياسات الصناعية فهناك سياسات موجهة لقطاع معين أو أخرى لمجموع القطاعات و هذا من خلال أدواتها ووسائلها المساعدة .

المطلب الأول: أدوات السياسة الصناعية¹

يمكن تلخيص أهم السياسات الحكومية الصناعية في الآتي :

الفرع الأول: سياسة الترخيص الصناعي

تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة و بالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة و مستوى التركيز فيها من خلال تأثيرها مباشرة على عدد المنشآت في الصناعة و غير مباشرة على أحجامها و كذلك الحجم الكلي للصناعة , و كلها متغيرات تدخل في حساب درجة التركيز في الصناعة , و إذا تمعنا في معايير الترخيص الصناعي التي تسترشد الجهات المسؤولة عنها في منح التراخيص الجديدة , نجد أن أهمها الطاقة الإنتاجية للمصانع المنتجة مقارنة بحجم سوق السلعة المنتجة (الطلب الكلي) أو بمعنى آخر مدى وجود طاقة إنتاجية فائضة .

غير أن هذا المعيار و بالرغم من محاولته ضمان حد أدنى من الربحية للمنشآت المنتجة في الصناعة عن طريق تقيد عدد الوحدات المنتجة و بالتالي التركيز على ناحية الكفاءة الداخلية كهدف أساسي للسياسة الصناعية، حيث انه من الممكن أن تنتج بعض المنشآت في الصناعة عند مستوى إنتاج أقل من مستوى الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية , و بالرغم من حدوث فائض في الطاقة الإنتاجية في الصناعة لذلك فان أي سياسة صناعية حكومية , لا بد أن تأخذ في الاعتبار الاتجاهات التركيبية في الصناعة عند اتخاذ القرارات الخاصة بالتراخيص الصناعية لما لذلك من احتمالات التأثير على مستوى الأسعار في السوق إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الإنتاجية .

نستنتج من ذلك السياسة الصناعية الحكومية المتعلقة بالترخيص الصناعي سواء على مستوى قطاع الصناعة ككل أو على مستوى صناعات معينة , يمكن أن تسترشد بعدة اعتبارات تساهم كلها في التأثير على هيكل الصناعة و بالأخص مستوى التركيز و ظروف الدخول إلى الصناعة , بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاقتصادية للمجتمع, وهذه الاعتبارات هي كمايلي:

أولاً: عدد المنشآت في الصناعة الذي يؤثر مباشرة على درجة التركيز في الصناعة.

1 - أحمد سعيد بامخرمة , نفس المرجع السابق, ص 251-252

ثانيا: الحد الأقصى لحجم الإنتاج المسموح به للمنشأة التي أضافت إلى عدد المنشآت في الصناعة.

ثالثا: في ظل المستوى السائد من التركيز في الصناعة ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند الترخيص بالدخول إلى الصناعة (طريقة الدخول) و هل هي عن طريق الاستحواذ على المنشأة أو الاندماج مع أخرى في الصناعة , أو الدخول منفردة و مستقلة عن منشآت أخرى اعتمادا على حدة درجة التركيز في الصناعة.

رابعا: الأخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الترخيص للمستثمر الأجنبي ، عنها الشركات الأجنبية التابعة لشركة دولية (متعددة الجنسية) أو متفرعة عنها ، تاريخ نشاط هذه الشركات في أسواقها الأم .

خامسا: في إطار التراخيص الصناعية ضمن القيود القانونية و النظامية كأحد عوائق الدخول إلى الصناعة , هناك احتمال تكوين طاقة إنتاجية فائضة مقتلعة من قبل المنشآت المنتجة في الصناعة من أجل التأثير على قرارات الجهات المسؤولة عن إصدار التراخيص الصناعية ، و هو ما يجب أن تنتبه لإمكانية حدوثه الجهات المسؤولة .

الفرع الثاني: سياسة الحماية الجمركية¹

تشكل الحماية الجمركية للصناعات الوطنية إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع و تدعيم هذه الصناعات ، خاصة في الدول النامية ذات الصناعات الناشئة . حيث تتمثل أهمية هذه السياسة من خلال مبادئ السياسة الصناعية التي تشمل تقديم الحوافز لمشاريع القطاع الصناعي , من ضمن هذه الحوافز "فرض ضرائب جمركية على المنتجات الأجنبية المنافسة و ذلك لحماية المنتجات المحلية و يعتمد تنفيذ هذه السياسة على أسس أو شروط من أهمها .

أولاً: أن يكون إنتاج الصناعات المطلوب حمايتها كافياً لتغطية الجزء الأكبر من احتياجات السوق المحلية.

ثانياً: أن يكون الإنتاج المحلي على درجة مناسبة من الجودة حتى لا يضر المستهلك.

ثالثاً: أن تكون أسعار المنتج المحلي مرتفعة نسبياً عن الأسعار التي تباع بها المنتجات المستوردة المنافسة في الأسواق المحلية نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج في الصناعات الوطنية.

رابعاً: أن تكون للصناعة المطلوب حمايتها أهمية للاقتصاد الوطني, و تقاس هذه الأهمية بالمعايير الآتية :

- 1- القيمة المضافة إلى كل من الناتج و الدخل الوطني .
- 2- فرص العمل التي تخلقها الصناعة و لا سيما في مجال تدريب و تشغيل الأيدي العاملة.
- 3- حجم رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة .
- 4- الفرص التي تخلقها الصناعة لقيام صناعات أخرى مكملية.

خامساً: أن تكون مدة سريان التعريفية المقترحة خمس سنوات تعاد بعدها التعريفية إلى ما كانت عليه, إن هذه المدة تعتبر كافية حتى توفر الصناعة الوطنية لحماية ذاتية لنفسها.

1 - أحمد سعيد بامخرمة , المرجع السابق , ص 254

سادسا: مقابل الحماية التي تكلفها الدولة للصناعات الوطنية يجب أن يراعي مصالح المستهلك بتوجي أصحاب المصانع المحلية إلى تسعير منتجاتهم على أساس تكاليف الإنتاج الفعلية مع احتساب عائد على رؤوس الأموال المستثمرة كأن تسعى كل صناعة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج فيها حتى تصل إلى مستوى التكاليف المعيارية .

نلاحظ من أسس و شروط سياسة الحماية الجمركية الموضحة أعلاه, تقوم بتعريف و تحديد بعض المتغيرات في هذه الأسس مثل "الجودة" و "الأسعار", و توفير حد أدنى من الحماية ضد المنافسة الأجنبية, و في نفس الوقت مراعاة مصلحة المستهلكين .

الفرع الثالث: سياسة القروض الصناعية¹

إن هدف سياسة القروض الصناعية الأساسي هو تشجيع و تحفيز الإقدام على إنشاء المشروعات الصناعية خاصة التي تحقق أهدافا عامة للصناعة الوطنية .

تساهم القروض الصناعية أيضا في التأثير على مؤشرات أخرى في الصناعة كمستوى التركيز من خلال تأثيرها على عدد المنشآت و ظروف الدخول إلى الصناعة عن طريق تسهيل التغلب على متطلبات رأس المال كأحد العوائق الرئيسية إلى الصناعة.

غير أن سياسة القروض الصناعية يمكن أن تساهم في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة بصورة أكثر ايجابية و بالأخص نحو تحقيق المستوى الأمثل للتركز في الصناعة عن طريق استخدام عدة إجراءات محددة و مباشرة تخدم هذا الهدف من أمثلتها الآتي:

أولاً: توجيه القروض بصورة أكثر كثافة نحو المنشآت الصغيرة خاصة في الصناعات المتسمة بدرجة كبيرة من التركيز بهذا الإجراء يمكن إزالة أو التخفيف من حدة الحد الأدنى من متطلبات رأس المال مملوكا كله أو معظمه لشركات أجنبية دولية تتصف بضخامة أحجام رأس المال الذي تحت تصرفها كما أن القروض الميسرة يمكن أن تساهم في تخفيض تأثير التكاليف المغرقة كأحد عوائق الدخول إلى الصناعة .

ثانياً: تدعيم نشاطات البحث و التطوير في الصناعة , فان جهود البحث و التطوير يمكن أن تؤدي إلى تحسين أو تطوير منتجات بعض المنشآت بحيث تؤدي إلى تمييزها عن بقية السلع المنافسة و بالتالي تشكيل طلب مستقل أو جديد عليها و ما يترتب على ذلك من خلق عوائق ضد دخول منشآت جديدة إلى الصناعة , و تقترن جهوده البحث و التطوير عادة بضخامة المنشآت و قدرتها على تحقيق أرباح غير عادية تمكنها من تمويل التكاليف الباهظة نسبيا لهذه الجهود الأمر الذي قد يؤدي إلى تعزيز الاتجاهات التركيزية في الصناعة .

1- أحمد سعيد بامخرمة , المرجع السابق , ص ص 258-259

ثالثاً: لذا فان سياسة القروض الصناعية يمكن أن تساهم في التخفيف من حدة احتمالات حدوث هذه الاتجاهات بتخصيص جزء منها لتدعيم نشاطات البحث و التطوير خاصة في المنشآت الصغيرة.

الفرع الرابع: سياسة المشتريات الحكومية¹:

ترمي هذه السياسة بصورة عامة إلى تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني على غيرها من مثيلاتها الأجنبية متى كانت محققة للغرض الذي تقرر التامين من اجله و لو كانت تقل في المواصفات من مثيلاتها الأجنبية , على أساس إجراء المنافسة بين هذه المنتجات في حالة تعدد المصانع المنتجة لها.

تهدف هذه السياسة بصورة أساسية إلى تشجيع و تدعيم الصناعات الوطنية في مواجهة منافسة السلع الأجنبية, خاصة عندما تصطدم بسياسات تسويقية إغراقية من المصدرين الأجانب , هي بذلك تشبه سياسة الحماية الجمركية من حيث التأثير و بالتالي يمكن أيضا أن تستخدم في التأثير على هيكل الصناعة, كما اشرنا في حالة الحماية الجمركية غير أن فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها يعتمد على مدى قدرة المنشآت المستفيدة منها في تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم إلى مصدر للأرباح خاصة عندما تكون أسعارها أعلى من أسعار السلع الأجنبية .

إن طريقة تأمين المشتريات الحكومية يمكن أن يكون لها أيضا تأثير على درجة المنافسة في الصناعة و بالتحديد عندما تكون عن طريق الأظرفة المغلفة (أو المناقصات السرية), ففي سوق تتصف بقلة عدد المنشآت المستفيدة تجانس السلعة (الحالة غير التمييزية من سوق منافسة القلة), قد تميل هذه الطريقة نحو تشجيع السلوك التواطئي بين المنشآت الأخرى و التسعير عامل هام مؤثر في سلوك منشأة معينة , لذا فان من مصلحة المنشآت الاتفاق علنيا أو سريا على سعر موحد للتقدم به إلى المناقصة بدلا من التنافس السري في التسعير , لأن رفع السعر فوق هذا السعر سوف يعرض المنشأة لخطر فقدان المناقصة , بينما تخفيض السعر أيضا غير مضمون النتائج لان سرية المناقصة تعني عدم معرفة كل مشارك للأسعار المقدمة من طرف الآخرين و من ثم فإن حرب الأسعار الخفية يمكن أن تنشأ عنها خسارة للجميع, إن البديل لهذا الوضع هو التواطؤ بين المشاركين ضمن صيغ معينة من الترتيبات من أهمها :

أولاً: توزيع المناقصات بين المشاركين (أحقية الحصول على المناقصة) حسب ترتيب معين كتناوب المناقصات مثلا في حالة تساوي قيمها أو توزيعها حسب الطاقة الإنتاجية للمنشآت أو توريد حصيلة أرباح المناقصة إلى صندوق مشترك ثم تقسيم الإيرادات بين المشاركين في حالة عدم تساوي قيم المناقصات .

1 - أحمد سعيد بامخرمة , المرجع السابق , ص ص 259-260

ثانياً: الشراء المتبادل للمناقصات بين المشاركين, خاصة بين المنشآت ذات التكاليف المرتفعة لإنتاج السلعة و المنشآت ذات التكاليف المنخفضة للحفاظ على حد أدنى من سعر المناقصة.

ثالثاً: الاتفاق على مدى معين من الأسعار (حد أدنى و حد أقصى) غالباً في أضيق مدى تتاح للمنشآت التنافس ضمنه بناء على التمييز في منتجاتها أو اختلاف تكاليف إنتاجها.

الفرع الخامس : الإعفاء من ضرائب الشركات¹

هذه السياسة بقدر ما هي ذات فعالية في تحفيز الاستثمار الصناعي فإنها يمكن أن تستخدم أيضا في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة, كمستوى التركيز و ظروف الدخول إلى الصناعة من خلال تأثيرها على عدد المنشآت في الصناعة, غير أن أكثر استخدام فعال في مجال هيكل الصناعة قد يكون من خلال تأثيرها على حجم مشاركة رأس المال الأجنبي بربط الإعفاء من ضرائب الشركات بالحد الأدنى من مساهمة رأس المال الوطني .

و في الدول التي تطبق نظام ضريبي على كل الشركات (محلية و أجنبية) فان النظام التصاعدي يمكن أن يستخدم في التأثير على أحجام المنشآت بما يتلاءم مع أهداف السياسة المتعلقة بهيكل الصناعة, و بالأخص درجة التركيز و ظروف الدخول إلى الصناعة, فإذا كان الهدف في وقت ما هو زيادة مستوى المنافسة في الصناعة فان زيادة نسبة الضريبة على الأرباح المرتفعة (زيادة نسب التصاعد في الضريبة) يمكن أن يؤثر سلباً على اتجاه المنشآت (خاصة الكبيرة) في الصناعة نحو زيادة حجمها و بالتالي أرباحها و تشجيع و صمود المنشآت الصغيرة في سوق الصناعة, خاصة المنشآت الجديدة الراغبة في الدخول .

الفرع السادس: سياسة سعر الصرف

من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية يمكن تشجيع صادرات الإنتاج المحلي و كذلك تخفيض الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية, حيث أن تخفيض سعر العملة الوطنية يجعل الأسعار النسبية للسلع المستوردة أعلى و الأسعار النسبية للصادرات أقل .

إن تأثير تخفيض سعر العملة مشابه على الأقل من جانب الواردات لتأثير الحماية الجمركية غير أن تأثير سياسة تخفيض سعر العملة أشمل , حيث قد يطال السلع الرأسمالية المستوردة و مستلزمات الإنتاج فيجعلها أعلى سعراً .

كما أن تخفيض سعر العملة يجب أن يأخذ في الاعتبار مدى تأثير مستوى الأجور الحقيقية في الصناعة في حالة انعكاس ارتفاع أسعار السلع المستوردة سلباً على مستوى التضخم في الاقتصاد,

1- أحمد سعيد بامخرمة , المرجع السابق , ص ص 261-262

و إذا أدى انخفاض الأجور الحقيقية إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للعاملين فإن المحصلة النهائية ستكون انخفاضا في الرفاهية الاجتماعية أي زيادة الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع .

الفرع السابع: سياسات مكافحة الاحتكار:

تتلخص سياسات مكافحة الاحتكار التي تتبعها بعض الدول في الآتي :

أولاً: القوانين أو الأنظمة التي تمنع الاتفاقيات (العينية أو السرية) الاحتكارية (التواطئية) , بين كل أو بعض منتجي سلعة من أجل السيطرة على سوقها أو تحديد سعرها .

ثانياً: القوانين أو الأنظمة المنظمة للاندماج بين المنشآت في صناعة معينة التي يمكن أن ينتج عنها اتجاهات احتكارية في السوق .

ثالثاً: القوانين أو الأنظمة التي تنظم احتكار إنتاج بعض السلع خاصة سلع (أو خدمات) الاحتكار الطبيعي التي قد تقتضي ظروف أو تكاليف إنتاجها كتناقص تكاليف الإنتاج بزيادة حجم الإنتاج أن يتولى اقتصاديا إنتاجها منتج واحد، فإن الدولة تتدخل إما بإنتاج السلعة مباشرة أو إعطاء امتياز إنتاجها لمنتج واحد مع الاحتفاظ بحقها في الإشراف على تسعير إنتاجها و كذلك حجم و نوعية إنتاجها (أو خدماتها) .

الفرع الثامن: السياسات الحكومية إتجاه الاندماج بين المنشآت :

تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة، بتقوية الاتجاهات الاحتكارية فيها، و ما يترتب على ذلك من انخفاض رفاهية المستهلكين لصالح المنتجين أو بمعنى آخر زيادة العائد الصافي لرفاهية المجتمع.

إن الاهتمام بالتأثير النهائي للاندماج على الرفاهية الاجتماعية ينصب على الموازنة بين التضحية التي يمكن أن يتحملها المستهلكون، في حالة ارتفاع سعر السلعة نتيجة سيطرة المنشأة نتيجة الاندماج على سوق السلعة و المنافع المكتسبة من زيادة مستوى الكفاءة الناتجة من انخفاض التكلفة المتوسطة لإنتاج السلعة بسبب الاستفادة من اقتصاديات الحجم أو الحصول على التقنية المتقدمة أو براءات الاختراع أو الإدارة الكفوءة من إحدى الشركات المندمجة أو المستحوذة عليها .

كذلك فإن تأثير الاندماج على ظروف الدخول إلى السوق ، أي هل يخلق عوائق أمام المنشآت الجديدة الراغبة في الدخول إلى الصناعة و بالأخص العوائق المتمثلة في اقتصاديات الحجم و المزايا المطلقة لتكلفة الإنتاج ، يشكل عاملا متناميا مؤثرا في مواقف السلطات المسؤولة عن تنظيم أسواق الصناعة تجاه الاندماج لذا ، فإن الحكم الفاصل في الموافقة على عمليات الاندماج في معظم الدول التي لديها قوانين منظمة لعمليات الاندماج بين المنشآت في الصناعة، لم يعد منصبا على تأثير الاندماج على درجة التركيز في الصناعة كمقياس لمدى تأثير الاندماج على الرفاهية الاجتماعية من خلال ارتباط

الزيادة في درجة التركيز الناتجة عن الاندماج بارتفاع مستوى السيطرة التي تمارسها المنشآت المندمجة على سوق الصناعة و إنما أصبح يمتد إلى مدى تأثير الاندماج على مستوى المنافسة في السوق من خلال ظروف الدخول إلى الصناعة و أصبح الاتجاه الآن في كثير من هذه الدول هو الأخذ بمعيار المنافسة المحتملة أكثر من معيار درجة التركيز للحكم على تأثير الاندماج على سوق الصناعة ليس في حد ذاته مؤشرا كافيا للحكم على درجة المنافسة فيها في الأجل الطويل ، و إنما العبرة بمدى قدرة المنشآت الجديدة الراغبة في الدخول إلى الصناعة لتحقيق ذلك بسهولة و بتكلفة منخفضة ، في ظل ظروف الوضع الجديد للسوق بعد الاندماج ، و بالتالي مدى استمرارية ظروف المنافسة في السوق التي يمكن أن تنتج عن هذه القدرة .

الفرع التاسع: سياسة الأسواق المفتوحة¹:

نظرا لصعوبة تطبيق شروط ثبات اقتصاديات الحجم أو الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية حتى يمكن الوصول إلى المستويات المثلى من الكفاءة التخصصية و الداخلية ، و غياب الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع استعاضت نظرية " الأسواق المفتوحة " * بمفهوم التهديد بالدخول إلى الصناعة أو المنافسة الكامنة ، للوصول إلى القسط الأكبر من المزايا التي يمكن أن تحققها المنافسة التامة و أهمها انخفاض مستوى الأسعار، من دون الحاجة إلي التضحية بهيكل الصناعة الذي يساهم في ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية و المتمثل في المنشآت ضخمة الحجم التي يمكن أن تستفيد من اقتصاديات الحجم، أي انخفاض التكلفة المتوسطة كلما ازداد حجم الإنتاج .

تحقق ظروف السوق المفتوحة عندما تتوفر الشروط الرئيسية الآتية :

أولاً: تشابه تقنية الإنتاج و من ثم تكاليف الإنتاج بين المنتجين للسلعة.

ثانياً: مع أن تقنية الإنتاج يمكن أن تشمل حالة تزايد وفورات الحجم (اقتصاديات الحجم)، إلا أن التكاليف المعرفة يجب أن تكون ضئيلة جدا أو معدومة يتيح هذا الشرط للمنشآت الراغبة في الدخول إلى الصناعة أن تخرج منها بأقل خسارة (أو بدون خسارة) .

ثالثاً: يصعب على المنشآت القائمة بالإنتاج تغيير أسعارها بسرعة كافية لحرمان المنشآت الداخلة إلى الصناعة من جني ثمار الأسعار المرتفعة فيها لتحقيق أرباح.

رابعاً: الاستجابة السريعة من قبل المستهلكين للتغيرات في سعر السلعة .

خامساً: غياب القيود القانونية أو النظامية التي تحد من دخول المنشآت إلى الصناعة و أهمها أنظمة الترخيص الصناعي و إجراءات أو تكاليف إجراءات الدخول إلى الصناعة .

ينترتب على الشروط السابقة النتائج التالية :

1 - أحمد سعيد بامخرمة ، المرجع السابق ، ص ص 269-270

* برزة هذه النظرية في كتابات وليم برمول الأخيرة

1. اختفاء الأسعار المرتفعة و من ثم الأرباح غير العادية العالمية تغري منشآت جديدة إلى الدخول لصناعة و إمكانية الخروج منها من دون خسائر (أو خسائر ضئيلة).
 2. اختفاء حالات عدم الكفاءة الإنتاجية و بالتحديد الكفاءة الداخلية نتيجة انخفاض التكلفة المتوسطة لإنتاج السلعة إلى الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية.
 3. غياب الحاجة إلى إتباع سياسات التسعير التحديدية أو الافتراضية من قبل المنشآت القائمة بالإنتاج في الصناعة من أجل إقصاء المنشآت المنافسة في السوق أو تلك الراغبة في الدخول إليها لعدم جدوى مثل هذه السياسات في ظل ظروف السوق المفتوحة .
 4. اختفاء الطاقة الإنتاجية الفائضة في الصناعة نظرا لان مستوى الأسعار يؤول إلى مستوى الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية .
 5. تضائل الحاجة إلى ممارسة سياسات تنظيمية للصناعة (قد تكون مكلّفة اجتماعيا) سواء تلك المتمثلة في تحديد أو تنظيم الدخول إلى الصناعة كسياسات الترخيص الصناعي الذي يتعارض مع حرية الدخول إلى الصناعة دون قيود نظامية أو قانونية .
- غير انه في حالة عدم تحقق شروط السوق المفتوحة بصورة كافية لتحقيق كل النتائج المترتبة عليها، فان الدولة مدعوة للتدخل من أجل رفع مستوى المنافسة الكامنة في الصناعة، إن أهم السياسات الحكومية الصناعية تجاه تحقيق هذا الهدف يمكن تلخيصها في الآتي¹:

- أ. إزالة كافة القيود و التنظيمات التي تحد من حرية الدخول إلى الصناعة و جعل الدخول إلى الصناعة من قبل المنشآت الراغبة في ذلك سهلا و بأقل تكلفة ممكنة
- ب. المساهمة في تخفيض تكاليف الخروج من الصناعة و أهمها التكاليف المغرقة التي تشكل أهم العوامل التي تحد من حرية خروج المنشآت من الصناعة و من ثم رغبتها في الدخول إلى الصناعة ، فكلما كانت التكاليف المغرقة كبيرة أصبحت تكاليف الخروج باهظة ، الأمر الذي يضعف من فعالية السوق المفتوحة إلا إذا أمكن تخفيض التكاليف المغرقة .

و هنا تأتي السياسة الحكومية من خلال :

- ✓ تقديم القروض الميسرة إلى المنشآت الراغبة في الدخول إلى الصناعة خاصة الصغيرة منها مما يخفف من تكاليف التجهيزات الرأسمالية.
- ✓ تخفيض الضريبة على بيع رأس المال المستعمل (أو إعادة بيع رأس المال).
- ✓ السماح بتطبيق أسلوب الاهتلاك المتسارع لغرض الضريبة ، خاصة بالنسبة للمنشآت التي تواجه صعوبات في تحقيق أرباح كافية في أول مراحل الإنتاج .

✓ إتباع سياسة متساهلة تجاه عمليات الاندماج أو الاستحواذ التي يمكن أن تسهل بيع المنشآت الخاسرة و من ثم تخفيض التكاليف المغرقة، خاصة إذا لم تضر هذه العمليات ببقية شروط السوق المفتوحة.

✓ تشجيع دخول المنشآت التجارية التي تقوم باستيراد و بيع السلعة المنتجة محليا و كذلك الشركات المصدرة للسلعة إلى السوق المحلي في حالة رغبتها في الاستثمار المباشر في الصناعة المحلية, نظرا لان هذه المنشآت اقرب لان تكون قد تملك جزءا كبيرا من التجهيزات الرأسمالية اللازمة لإنتاج السلعة و من ثم فإنها لا تحتاج إلى إغراق كبير من رأس المال .

✓ مراقبة و مكافحة الترتيبات السرية أو العلنية الرامية إلى تخفيض مستوى المنافسة الكامنة في سوق الصناعة من قبل المنشآت القائمة بالإنتاج فيها عن طريق التدخل أو التأثير على حرية الدخول أو الخروج من الصناعة بجعل تكاليف الدخول أو الخروج مرتفعة .

إضافة إلى مساهمة أدوات السياسة الصناعية السابق في تشجيع أو حماية الصناعات الوطنية, فان مدى مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة الحكومية تجاه سوق الصناعة (تحقيق المنافسة، تحقيق الكفاءة الإنتاجية، زيادة معدل النمر.....الخ) تحكمه عدة عوامل أو اعتبارات من أهمها¹:

- ❖ عدد المنشآت المنتجة في الصناعة .
- ❖ حجم سوق الصناعة (أو الطلب الكلي، بما في ذلك الصادرات على إنتاج الصناعة).
- ❖ التوزيع النسبي لحجم سوق الصناعة على المنشآت المنتجة في الصناعة .
- ❖ ظروف الدخول إلى الصناعة بما في ذلك تكاليف الدخول و الخروج من الصناعة .
- ❖ مدى العلاقة بين الأبعاد الرئيسية لهيكل الصناعة و أهمها مستوى التركيز و بين أهم مؤشرات الأداء في الصناعة كمستوى الربحية, الكفاءة الإنتاجية و معدل التطور التقني.
- ❖ الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية (حجم الإنتاج الذي يحقق أدنى تكلفة متوسطة).
- ❖ الطاقة الإنتاجية الكلية للمنشآت المنتجة في الصناعة .
- ❖ مرونة الطلب على منتجات الصناعة .
- ❖ حجم مشاركة رأس المال الأجنبي في الصناعة .

1- أحمد سعيد بامخرمة , المرجع السابق , ص ص 274-275

المطلب الثاني: مبررات تدخل الدولة وأهدافها

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لها عدة مبررات وأولها هو تحقيق مجموعة من الأهداف.

الفرع الأول : مبررات تدخل الدولة

إن الاهتمام بحجم تدخل الدولة ليس مسألة حديثة، وإنما يعود إلى جهود بعض المفكرين، حيث نجد الاقتصاد قد حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العام فينطلق من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصّة الإنفاق العام في الدخل الوطني، وبالتالي فإن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، هياكل قاعدية، تربية، تدخل اجتماعي .

لذا نجد أن تدخل الدولة له عدد من المبررات أهمها:

أولاً: عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة، عندما تكون هناك آثار خارجية للمشروعات، حيث لا تعكس الأسعار في هذه الحالة التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد ونفس الأمر في حالة الاحتكار حيث لا تعكس الأسعار الندرة الفعلية للموارد.

ثانياً: عجز السوق عن تحريك الموارد من استخدام لآخر بسبب عدم قدرته الدائمة على تزويد المتعاملين بالمعلومات الكافية عن التوزيع الحالي للموارد من جهة ولعدم قدرتهم أحياناً على استغلال هذه المعلومات سواء للاعتبارات تقنية أو لاعتبارات لها علاقة بالتكاليف.

ثالثاً: عدم توفر بعض الأسواق بشكل كافي (واسع وعميق) في الدول النامية، مع ضعف العلاقة القائمة بين أنواع الأسواق ومحدودية طبقة رجال الأعمال¹.

رابعاً: في حال حدوث خلل في أداء السوق، وما ينجم عن ذلك من حالات فشل يستدعي تدخل الحكومة لمعالجة الخلل الناجم عن وجود احتكارات، مؤشرات خارجية، السلع العامة، نقص المعلومات.

خامساً: تتدخل الدولة لضمان توزيع عادل للدخل، وتقليل التفاوت المضر بين فئات المجتمع. وتستخدم الدولة في ذلك سياسة الضرائب، وهيكل توزيع الخدمات العامة والإنفاق العام.

سادساً: تتدخل الدولة من خلال سن التشريعات والقوانين المنظمة للحياة الاقتصادية من أجل توفير البيئة القانونية الملائمة للتنمية والاستثمار.

سابعاً: تتدخل الدولة من أجل العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك عن طريق رسم السياسات الاقتصادية المختلفة وتخطيطها لمواجهة مخاطر البطالة والتضخم وتحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي².

1 - بلعقد م. بوشعور ر. ماهية السياسة الاقتصادية وضرورة استقلالية السلطة النقدية. مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان- الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004. ص 5

2 - عزمي لطفي محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الفرع الثاني: أهداف السياسات الصناعية

إن تدخل الدولة في الاقتصاد الخاص بها و رفعه ضمن إطار السياسات الصناعية التي تعتبر الوسيلة الوحيدة كمبرر تدخل الدولة للوصول إلى أهداف محددة أساسية من بين هذه الأهداف هي كما يلي

1. تسريع الصناعة و التكيف مع المتغيرات الهيكلية
2. توفير بيئية مواتية للتعاون بين الشركات
3. تعزيز أفضل نتائج الابتكار و البحث و التكنولوجيا و استغلالها¹
4. إعفاءات قانونية خاصة تمكن من وجود بيئية أكثر تحررا .
5. إنشاء و تكوين المواهب النادرة و المتخصصة في المشاريع لخلق ثروة صناعية مع التركيز على الأشخاص المؤهلين من الناحية الفنية .
6. التنسيق في النظام التعليمي مع الصناعة من اجل إنتاج و تحديث المعارف و المهارات لا سيما التي تتطلبها الصناعة .
7. التنمية الصناعية على نحو يتلاءم مع الحفاظ على الطاقة و الاهتمام بالبيئة .
8. ضمان الفعالية من حيث التكلفة و الإنتاج عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات العامة.
9. تمكين القطاع التقليدي لمواجهة التحديات العالمية من خلال التكنولوجيا المناسبة و تحسين الإنتاج .
10. تهدف إلى تسريع النمو الصناعي في الدولة عن طريق الاستثمار في الصناعة و البنية التحتية من خلال صنع مناخ ملائم للاستثمار في الدولة².
11. تسريع عملية التغيير الهيكلي نحو الإنتاج بأعلى نشاط

1 - Gilberto Sarfati, European industrial policy as a non-tariff barrier, Date of publication in the : 13.5.1998,p5

2 - Ricardo Hausmann, Dani Rodrik, and Charles F. Sabel, Reconfiguring Industrial Policy, A Framework with an Application to South Africa , President and Fellows of Harvard College, May 2008, p2

المطلب الثالث: صياغة السياسات الصناعية وإستراتيجية تنفيذها¹.

لتصل الدولة لأهدافها الاقتصادية يتطلب عليها صياغة السياسات الصناعية ووضع إستراتيجيات لتنفيذها

الفرع الأول: عملية صياغة السياسة الصناعية:

تشتمل عملية صياغة ووضع السياسة الصناعية على أربع مراحل متتالية كما يوضحه الشكل التالي:

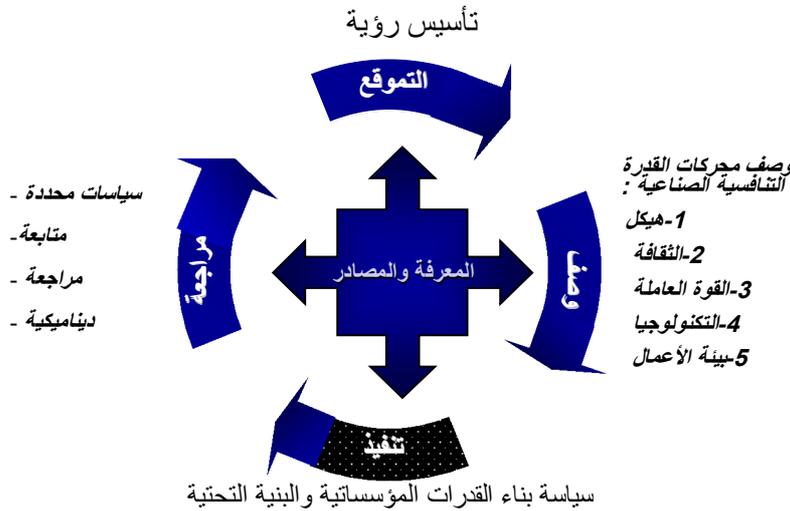
أولاً: التوقع

ثانياً: التوجيه

ثالثاً: التنفيذ

رابعاً: المراجعة

شكل رقم (5): نموذج صياغة السياسات الصناعية



المصدر : الورقة الخضراء عن السياسات الصناعية في مصر، وحدة دعم السياسات بمركز الصناعة، 2003، ص 14

تتضمن المرحلة الأولى (التوقع) عملية التوقع أي القيام بصياغة الرؤية الوطنية، حيث تقرر الأطراف المعنية وأصحاب المصالح الموضوع الذي يرغبونه للصناعة في المستقبل. وبمجرد تحديد هذا الهدف، يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية (التوجيه) وهي توجيه كافة محركات القدرة التنافسية (الهياكل الصناعية، عادات وأساليب العمل، كم ونوعية العمالة والتكنولوجيا، وبيئة الأعمال) والوصول بها إلى المستوى الذي يمكن معه تحقيق الهدف المتفق عليه. وبين المرحلتين الأولى والثانية، يتم إجراء بحوث مكثفة لكافة القضايا الأفقية والرأسية المتضمنة، حتى يتم تحديد المجموعة الملائمة للسياسات الصناعية المتسقة والمتجانسة، والقادرة على تحويل الرؤية الوطنية إلى حقيقة واقعة، وستتم عملية التحويل نفسها من خلال إقامة مؤسسات هيكلية، ثقافية، وتكنولوجية للأداء الصناعي المستدام والتنافسية الدولية.

1 - الورقة الخضراء عن السياسات الصناعية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 14

ثم الانتقال إلى المرحلة الثالثة (التنفيذ) ألا وهي عملية تنفيذ السياسات الصناعية، التي تتطلب لنجاحها وجود هيئة مركزية للتنفيذ من أجل الحفاظ على اتساق وتوافق السياسات، وتجنب تعارض القرارات وتضاربها، أو إهدار وتوازي الجهود.

وتتمثل المرحلة النهائية لعملية صنع السياسات، في مراجعة تنفيذ السياسات الصناعية لتلبية احتياجات المراحل المختلفة للتنمية.

ويعكس التدفق الدائري للمراحل الأربع (المراجعة) أن عملية صياغة السياسات الصناعية تبعد كل البعد عن كونها عملية استاتيكية، بل على العكس، فهي عملية ديناميكية، وتستدعي في حد ذاتها وجود معلومات ومعارف يتم تحديثها بشكل مستمر، فيما يتعلق بكافة المحاور الصناعية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فض لا عن توفير الموارد اللازمة لتمويل العملية.

ومن المهم الإشارة إلى أن التدفق الدائري لعملية صنع أو صياغة السياسات التي تدعمها المعرفة والموارد، تقوم تلقائيًا بإيجاد آلية لإدارة الأزمات.

فالمتابعة والمراجعة المستمرة للسياسات تعنى استيعاب الصدمات الداخلية والخارجية اتوماتيكياً والتعامل معها في وقتها وبأسلوب نشط وديناميكي¹.

1 - الورقة الخضراء عن السياسة الصناعية في مصر، مرجع سابق، ص ص 14-15

الفرع الثاني: استراتيجيات تنفيذ السياسة الصناعية

تنفيذ السياسة الصناعية بنجاح لابد من تحديد أهداف و استراتيجيات محددة لتطبيق و تبني آليات واضحة و محددة , كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (3) يبين استراتيجيات تنفيذ السياسة الصناعية

الرقم	السياسات	أهداف الإستراتيجية
1	السياسات و التشريعات	<p>1- مراجعة و استحداث التشريعات المتعلقة بالقطاع الصناعي .</p> <p>2- الاستفادة من قانون المنافسة.</p> <p>3- تطوير النظام القضائي ليتماشى مع المتغيرات الاقتصادية .</p> <p>4- مراجعة قانون الشركات.</p> <p>5- تطوير سياسة صناعية وطنية لتقديم الدعم الفني و المالي غير المباشر للصناعات و تعديل قانون الاستثمار .</p> <p>6- استحداث قانون بالمسؤولية القانونية للمنتجات.</p> <p>7- رفع كفاءة الأسواق و تشجيع عمليات التركيز الاقتصادي (الاندماج بين الشركات)</p> <p>8- تعديل قانون المواصفات و المقاييس و الاهتمام بالبحث و التطوير</p> <p>9- استكمال البرنامج الشمولي لإعفاء مدخلات و مستلزمات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية</p>
2	الإجراءات الحكومية	<p>1- تطبيق و توثيق كافة إجراءات العمل في الوزارات و المؤسسات المعنية بالقطاع الصناعي</p> <p>2- تطبيق مبادئ الجودة الشاملة.</p> <p>3- تفعيل مفهوم "خدمة المكان الواحد".</p> <p>4- تبني الوزارات و المؤسسات و الدوائر الرسمية مفهوم الحكومة الالكترونية .</p> <p>5- إعادة هيكلة الوزارات و المؤسسات المتعاملة مع القطاع الصناعي</p> <p>6- الحد من الازدواجية في عمل اللجان الرقابية المختلفة على القطاع الصناعي .</p>
3	البنية التحتية و الخدمات المساندة و المعلوماتية	<p>1- الإسراع في تنفيذ مشاريع المدن الصناعية .</p> <p>2- الإسراع في تنفيذ المناطق التنموية .</p> <p>3- توفير مناخ استثماري جاذب للصناعة .</p> <p>4- التركيز على إنشاء مدن صناعية متخصصة .</p> <p>5- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في إدارة المدن الصناعية .</p> <p>6- تحديث النظام اللوجستي .</p> <p>7- دعم الصناعة من خلال تأسيس المنتزهات العلمية و التكنولوجية .</p> <p>8- تشجيع الجامعات الرسمية و الخاصة على إقامة مدن صناعية تقنية .</p> <p>9- تطوير شبكة اتصالات و توفير أفضل الخدمات و بأسعار مناسبة .</p> <p>10- العمل على توفير مستلزمات الإنتاج (ماء،كهرباء،الطاقة).</p> <p>11- إنشاء قاعدة بيانات صناعية مركزية و شاملة .</p>
4	الدعم الفني و المالي غير المباشر و البحث و التطوير و الإبداع	<p>1- تقديم الدعم الفني في مجالات التصميم و تطوير الأنظمة و المنتجات و التدريب و التسويق .</p> <p>2- تقديم دعم مالي لتسهيل عملية التجديد و اقتناء التكنولوجيا الحديثة و المختبرات المتخصصة.</p> <p>3- تقديم الدعم المالي من خلال برامج طويلة الأجل و إنشاء صناديق لرأس المال المغامر و رأس المال الأولي و رأس المال التأسيسي.</p> <p>4- ضمان القروض ، تمويل و ائتمان الصادرات .</p> <p>5- تشجيع الابتكار و زيادة الأعمال.</p> <p>6- تقديم خدمات دعم الأعمال للمشاريع المبتدئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة</p>
5	تنمية الصادرات	<p>1- إجراء دراسات شمولية بهدف إيجاد أسواق جديدة.</p> <p>2- إنشاء بيوت تصدير متخصصة من قبل القطاع الخاص .</p> <p>3- تنظيم بعثات ترويجية للمنتجات المحلية و المشاركة في المعارض الدولية .</p> <p>4- الاستفادة من ميزات تراكم المنشأ التي ستأهل المنتجات المحلية في الدخول في أسواق مستهدفة .</p>

6	تشجيع الاستثمار	<p>1- التركيز على استقطاب شركات كبرى في القطاعات الصناعية المختلفة و بما ينسجم مع الإستراتيجية الشاملة للاستثمار .</p> <p>2- إحداث وحدات استثمارية متخصصة.</p> <p>3- تعزيز دور مؤسسة تشجيع الاستثمار بما يخدم أهدافها و يساعد في تنفيذ أهداف السياسة الصناعية الوطنية.</p> <p>4- توحيد مرجعية سياسات تشجيع الاستثمار على المستوى الوطني</p>
7	الموارد البشرية	<p>1- تنفيذ إستراتيجية الموارد البشرية و إستراتيجية التشغيل و التعليم و التدريب المهني و التقني بهدف .</p> <p>2- تطوير الكوادر العاملة في المؤسسات الصناعية</p> <p>3- إعداد المدربين المهنيين.</p> <p>4- اعتماد و تفعيل آلية واضحة من أجل شراكة حقيقية بين القطاعين العام و الخاص .</p>
8	البيئة	<p>1- السعي لتوفير الدعم الفني اللازم في معالجة المياه و الفضلات الصناعية .</p> <p>2- توفير الإطار التشريعي و المؤسسي اللازم لتحفيز الصناعات البيئية مثل إعادة التدوير.</p> <p>3- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مجالات حماية البيئة و مكافحة التلوث</p> <p>4- تشجيع إقامة مشاريع التنمية و النظيفة و الصناعات و الأنشطة البيئية.</p> <p>5- توفير الأماكن المناسبة للتخلص من الفضلات الصناعية و المياه العامة.</p>
9	المواصفات و المقاييس	<p>1- زيادة و تفعيل مشاركة الصناعيين في اللجان الفنية الدولية و الإقليمية و الوطنية التي تقوم بوضع المواصفات .</p> <p>2- موائمة القواعد الفنية و المواصفات القياسية مع تلك الخاصة بالدول التي ترتبط مع الدولة باتفاقيات تجارة حرة .</p>
	المطابقة	<p>حصول المختبرات و هيئات شهادة المطابقة على الاعتماد في المجالات ذات الأولوية للتصدير</p>
	مسح الأسواق	<p>1. تطبيق الإجراءات المبادرة لمسح الأسواق و الرقابة على المصانع .</p> <p>2. تطوير نظام الكتروني لتخزين المعلومات و الوثائق المتعلقة بالمنتجات .</p> <p>3. تأسيس مجلس وطني لمسح الأسواق .</p>
	المقاييس	<p>1. دعم و تطوير المركز الوطني للحفاظ على المعايير الوطنية .</p> <p>2. الانضمام للمنظمات الإقليمية و الدولية .</p> <p>3. تطبيق الإرشادات الدولية في مجال المقاييس القانونية .</p>
	المعلومات	<p>1- توفير المعلومات عن المواصفات و القواعد الفنية المحلية في قاعدة البيانات الدولية .</p> <p>2- زيادة وعي الصناعيين و تعزيز معرفتهم بأهم المستجدات و التشريعات الخاصة بالمواصفات و المقاييس .</p> <p>3- تطوير قاعدة البيانات للمواصفات الدولية .</p>
الاعتماد	<p>1- توسيع مجال الاعتماد ليشمل اعتماد الهيئات المانحة لشهادات المطابقة للمنتجات .</p> <p>2- الحصول على الاعتراف متعدد الأطراف مع أعضاء منظمات الاعتماد الدولية و الإقليمية .</p>	
10	الطاقة	<p>1- مواجهة مشكلة ارتفاع الطاقة و المشتقات النفطية من خلال توفير مزيج من مصادر الطاقة التي تلبي حاجة الصناعات المحلية .</p> <p>2- تسهيل تحول الشركات للاستفادة من الغاز الطبيعي</p> <p>3- التوسع في استعمال الطاقة المتجددة</p> <p>4 مشاركة الجهات المعنية في مناقشة إستراتيجية الطاقة</p> <p>5- حث كافة الشركات الصناعية على الالتزام في تنفيذ برامج كفاءة الطاقة لتقليل كلف الإنتاج.</p> <p>6- حث المصانع للاستفادة من الطاقة المتجددة في ضوء الإعفاءات الجمركية لمعدات الطاقة المتجددة .</p>
11	الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و تفعيل دور القطاع الخاص	<p>1. إنشاء اللجنة الوطنية للتنمية الصناعية .</p> <p>2. التنسيق مع المجالس المشتركة على مستوى الوطني</p>

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة المملكة الأردنية الهاشمية , السياسة الصناعية الوطنية برنامج دعم الصناعة

"2011/2009", 2008/12/02 , ص8-9

الخلاصة

وخلاصة القول مما تقدم يتبين لنا أن الغرض من السياسات الصناعية هو تحديد مسار الإجراء اللازم لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية التي تعتمد على أداء قطاعي التصنيع والصناعة، ويجري عادة تبرير السياسة الصناعية، على أساس أن حالات الإخفاق في الأسواق تعوق التشغيل السليم للأسواق الحرة وتمنع بالتالي قدرة البلدان على بلوغ أهداف التنمية، لذا تدخل الدولة له ضرورة ملحة للوصول إلى تنمية إقتصادية عالية المستوى و لقد إستخلصنا من خلال هذا الفصل مجموعة من النقاط وهي:

- ✓ الاقتصاد الصناعي يعتمد في تحليله بشكل كبير على هيكل الصناعة و السلوك و الأداء .
- ✓ السياسات الصناعية هي من أهم أقسام السياسات الاقتصادية بحيث أنها تنتمي إلى السياسات الهيكلية .
- ✓ إن تدخل الحكومات ضروري للتغلب على حالات إخفاق الأسواق ولمعادلة ساحة التعامل، لإتاحة مزيد من المنافسة العادلة والشفافة.
- ✓ المشروعات الصناعية هي خلايا تتكون منها أي خطة للتنمية الصناعية، وبالتالي فإنه يجب تهيئة البيئة الملائمة لنشأة وتطوير هذه المشروعات من الأهداف العليا التي تسعى أي دولة إلى تحقيقها، فمعظم العناصر المكونة لهذه البيئة تقع داخل مجال الصلاحيات التي تستطيع الدولة التحكم به، وتوجيهها، وترشيدها، ومراقبتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ✓ هناك من ينادي بأن يكون دور الدولة قياديا وفعالا من خلال السياسات الصناعية، خاصة في المراحل الأولى لتأسيس الدولة واستقلالها بشكل عام.
- ✓ ضرورة وجود طريقة تفكير إستراتيجية بشأن صياغة سياسة صناعية سواء كانت سياسة مباشرة (عمودية) التي تمس القطاع بصورة مباشرة أم سياسة غير مباشرة (أفقية) التي لا تمس القطاع مباشرة كما لاحظنا سابقا.